

مجلة التحكيم

الدولية

المحتويات

□ المجتمع المدني في العراق المفهوم والتطبيق

..... الدكتورة كوثر عباس الربيعي

ظهرت منظمات المجتمع المدني في دول العالم المتقدمة بشكلها الحديث تعبيراً عن حاجة في اطار تطور المجتمع، الا ان العراق الذي شهد ظهور مثل هذه المنظمات في وقت مبكر وان اختلفت التسميات واجع بعد الاحتلال واقعا جديداً ادى الى تشويه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وجاء المجتمع المدني الجديد ليعكس شكل الدولة كما صممه المحتلون، ورغم ذلك فان واجه الامر يدعونا للتعامل مع منظمات المجتمع المدني بما يؤمن الحصول منها على الفائدة ومحاوله تنشيط تلك التي دخلت الى ساحة العمل الوطني بنية اصلاح ما دمرته الحرب ومحاوله تجاوز المحنة وتخفيف مصاعب الاحتلال ورفع صوت العراق لكي يسمعه العالم، وعدم ترديد صدى صوت المحتل وتلبية متطلبات استمرار الاحتلال.

□ متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي

..... أ.م.د. رواء زكي يونس الطويل

ان الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب لذلك فهي شيء اساسي ومهم في حياة كافة الشعوب، ولاسيما التي تناضل من اجل اكتساب حقوقها التي قد اخذت منها وسلبت من حياتها. ولهذا فان للديمقراطية مستلزمات ومتطلبات لكي تتحقق ولتري اتجازاتها العملية على حياة الناس وفي مختلف الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وان ممارسة الانسان لحقوقه وحياته في المجتمع لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وفي القوانين ولا بمصادقة الدولة على اتفاقيات ومواثيق دولية بشأن تلك الحقوق والحريات. وهذه الحقيقة لم تتعلم بالمنطق، بل من واقع المجتمعات. فممارسة الحقوق والحريات نجدها في نظام حكم حر قبل ان نجدها في النصوص، فالحرية عن كل صورها هي حقاً للمواطن في نظام لا تكون فيه سلطة الحكم ارادة شخص وانما ارادة الشعب داخل اطار في التنظيم القانوني والسياسي. هذا التنظيم هو الدولة الديمقراطية دولة القانون. اما بالنسبة للديمقراطية في الوطن العربي فانها قد اصبحت لا تشكل شيئاً من اولويات السياسة العربية بالنسبة للحكومات، الا ان الوضع بدء يشهد عدة تغيرات تدفع نحو الديمقراطية وتأسيسها وتطبيقها بنهجها الصحيح، وان ما يحصل في العراق لخير دليل على ذلك، لان ما سيتم بنسائه هو الذي سيحدد مصير البلاد فيما سيأتي من السنوات القادمة، وما سيساعد على إقامة الديمقراطية في العراق هو مؤسسات المجتمع المدني لما ستقدمه من مصالح الشعب، وسيكون الحوار وعملية التغيير الاجتماعي والتجديد والتحديث بالاضافة الى الالتزام بالقيم والمعايير والاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والشفافية وتقبل النقد وابعاد النظر الطائفية اهم الاسس في بناء الديمقراطية الصحيحة لكل الشعوب وبصورة خاصة العراق.



١١ المجتمع المدني .. في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع

..... أ.م.د. خيرى عبد الرزاق جاسم

انطلق مع الحديث عن التغيرات في النظام السياسي الدولي التي شهدتها العالم منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، حديث عن ضرورات تعزيز "المجتمع المدني" والمفهوم، لأن الأصل في نشاط المجتمع المدني وزيادة فاعليته عندما تصبح شؤون المجتمع شأنًا شعبيًا فلا تقتصر مهماته على الحاكم أو الدولة، ويمكن الشعب من المشاركة الفعالة في تدبير شؤون المجتمع والدولة من خلال مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارساتها التعسفية. الحديث عن الديمقراطية والمجتمع المدني حديث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع من حيث طبيعة تلك العلاقة ومدى كونها انسجام أم تناقض. وتعد "الديمقراطية" من المعايير المهمة في تحديد تلك الطبيعة، فالدور الذي تعطيه الدولة من خلال إلامها السياسي للمجتمع يحدد وإلى حد ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

١٢ نحو وعي اجتماعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر

..... الدكتورة نائلة أحمد الجبوري

ان دور المجتمع المدني في تعميق النهج الديمقراطي في المجتمع العراقي لا يتحقق الا عبر مقولة الوعي الاجتماعي، والتي تعني التفهم الواقعي بضرورة التغيير نحو المجتمع المدني في العراق المعاصر وتحقيق التناغم والتجانس بين وعي الفرد ووعي المجتمع لهذا التغيير. ولكي يتم تحقيق المجتمع المدني في واقع ما لا يد من وجود مفهوم أو تصور للتغيير، وهذا لا يعني الانتقاص من مفهوم المجتمع المدني بل بعمقه وفعله في الواقع بوصفه الواجهة الحقيقية لفعل التغيير على وفق مبادئ حقوق الانسان. وتفعيل النهج الديمقراطي وبمسورة المنظومة القيمية في المجتمع..

١٦٠١ تأثير الانتخابات العراقية على الأوضاع السياسية في دول مجلس تعاون الخليج العربية

.....الدكتور جاسم يونس محمد الحريري

يتناول هذا البحث تأثير الانتخابات العراقية على الأوضاع السياسية في دول مجلس تعاون الخليج العربي من خلال تحليل ابعاد الانتخابات العراقية وانعكاساتها على دول المجلس خاصة في مجال احداث الاصلاح والتنمية وتغيير السياسات والتداول السلمي للسلطة واثارة موضوع الديمقراطية والتعددية الحزبية في دول المنطقة..



١٦١ المجتمع المدني والدولة في العراق

.....الدكتور سنان الدليمي

يثير موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وانماط ثقافته، كما يثير ايضاً العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياساتها في المجالات المختلفة، ذلك ان طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها امام المجتمع المدني تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد انماط العلاقة بين الدولة من ناحية والكيانات الاجتماعية من ناحية اخرى..

وبالرغم من ان مؤسسات المجتمع المدني موجودة في العراق من عقود مضت الا انها حملت اسماء مختلفة من منظمات خيرية ونقابية واتحادات ومنظمات اجتماعية وشموية وما الى ذلك، وتم تعيينها في مراحل تاريخية لاحقة مع بروز النظم العسكرية والشمولية منذ منتصف القرن العشرين وما بعدها.

.....الدكتور حسين حافظ وهيب

دخل العراق بعد عامه الاول من الاحتلال وقرب عامه الثاني في اول عملية ديمقراطية منذ سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨.

والآن يدعي ان تزداد الحمرة الوطنية والتأييد لهذه العملية السياسية الا ان عزوف البعض من بشكل قلا بشريا وسياسيا مهما من المشاركة الانتخابية شكل احد اهم المعوقات الاساسية في مستقبل العملية الديمقراطية كذلك فإن الاحتلال وتداعياته، الاقتصادية والسياسية والامنية. شكل هو الآخر معوقا واضحا في الرؤية التي يبذلها العراق السياسي وإذا أضفنا الى كل ذلك ترددي الاوضاع السياسية والاجتماعية والامنية امكننا ادراك ما هي المعوقات التي تواجه مستقبل الديمقراطية في العراق وبالتالي اخضاع تلك المعوقات لبعض المعالجات التي يمكن من خلالها تجاوز تلك المعوقات نحو صيرورة ديمقراطية ناضجة.

.....الدكتورة اسماء عدنان محمد

على الرغم من حداثة مصطلح "المجتمع المدني" الا ان جذوره تمتد الى الدولة الاسلامية فمع نشأة الدولة الاسلامية وتوسعها عبر حركة الفتوحات وبناء هياكلها واجهزتها خلال القرون الثلاثة الاولى وفي سياق اتساع التجارة وعلاقات التبادل عبر الطرق التقليدية بين دوائر العالم الاسلامي ذات الموارد الحضارية القديمة. وبهذا تكون مؤسسة الوقف حالة استقلال وتوازن مع الدولة، موجودة بكثافة في العمق التاريخي للوعي العربي. هذا العمق الذي يمثله الدين والثقافة وما بقي من تراث المجتمع الاهلي القديم، ويعد شكلا من التماسك الاجتماعي التقليدي الذي اخترعته علاقات الانتاج الجديد وانماط الاستهلاك الحديثة، فطائفة الحرفه اخلت مكانها للنقابة الحديثة، وتعددية الطرق اخلت مكانها للبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.



١٥ معوقات التحول الديمقراطي في العراق

.....الدكتور طه العنكي

واجهت عملية التحول الديمقراطي في العراق -وما زالت- تواجه -معوقات شملت بمثابة عقبات امام هذا التحول، فعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي مازال تدني المستوى الثقافي الذي يسود شرائح كبيرة من اوساط الشعب العراقي يقف حائلا امام الممارسات الديمقراطية السلمية.

املا عن الظواهر الاقتصادية التي برزت على الساحة السياسية العراقية ومنذ دخول قوات الاحتلال الى البلاد في ٩/٤/٢٠٠٣ ومن ذلك مثلا ظاهرة البطالة المتفشية وعاء الديون والتعويضات والتكؤ في مجال الاعمار واعادة البناء وكل هذه الظواهر تشكل بمثابة عقبات ومعوقات تحول دون فتح افاق التحول الديمقراطي الحقيقي.

كما شملت -وما زالت تشكل- الازمة الامنية من اهم واخطر المعوقات التي تحول دون وضع البلاد على سكة التحول الديمقراطي حتى تصدرت تلك الازمة قائمة الاولويات التي تتطلب جيودا مضاعفة وقاطعة وسريعة لتوفير الاسس الارضية المناسبة لبناء العملية الديمقراطية تجاوزا لنقاط وتضارب مصالح القوى السياسية الفاعلة في البلاد.

١٤١

١٦ المجتمع المدني في الوطن العربي

.....المدرس المساعد ازهار محمد عيلان

لم تكن تجربة مؤسسات المجتمع المدني بالجديدة على مجتمعاتنا العربية، فقد برزت في مرحلة النضال القومي ضد الاستعمار في بدايات القرن الماضي. اذ كان للاستعمار دور كبير في حدوث ذلك ودون وعى منه، حينما استحدث الكثير من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والادارية لتأمين حاجته لها..

وعند استقلال الاقطار العربية ورثت الحركات الوطنية هذه البنى واستبدل رجالها بابناء الوطن، وكان الذي حصل هو مجرد عملية تأميم لهذه البنى لا اكثر، بدليل ان هذه المؤسسات والبنى بدلا من ان تشكل قيدا على السياسة وصناعها راحت تتلاشى لتصبح جزءا من ادوات النظم الشمولية وقنوات لتحرير السلطة وليس العكس.



(٦)

□ علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني

الدكتورة منى حسين عبيد والمدرس خلود محمد خميس

لغرض قيام علاقة سوية بين الدولة والمجتمع المدني وجب ان تنظوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية في اتخاذ القرارات، فيقتصر ما تكون الدولة تعبيراً صادقاً عن مجتمعها ترداد المشاركة السلمية، المنظمة لافراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية، او الجماعية من خلال مؤسساتهم الطوعية، فالمجتمع المدني في بلادنا والبلاد العربية بشكل عام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة من ناحية النشأة والنمو والازدهار، فهو في عموم المجتمع العربي هو من صنع الدولة ولاسيما الدولة الحديثة، ولاهمية العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع المدني، فقد نتبعت هذه الدراسة مراحل تلك العلاقة وعدي تطورها.

□ حدود الديمقراطية في العراق

.....الدكتور خضر عباس عطوان

مما لا شك فيه ان للديمقراطية مضمون، ان لها مظاهر معينة بتحقيقها يمكن وصف المجتمع المعنى بانه ديمقراطي، بدرجة او اخرى. اذا ما نظرنا الى حال العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وقارناه بما سبق سنجد بالفعل ان هناك مظاهر للديمقراطية. فالقوى الفاعلة سياسياً استطاعت تكوين احزاب سياسية وصحافة ومنظمات مجتمع مدني. والملاحظ اننا نقف عند فكرة انها استطاعت تكوين بمعنى ايجاد، ولا نتحدث عن فاعلية سياسية.

في المقابل، وهذا ما سنركز عليه في هذا البحث، صارت مظاهر الديمقراطية تتعايش مع المجتمع العراقي وثقافته، وهذا التفاعل سيحدد الاجابة على التساؤل الآتي: هل هناك تحول ديمقراطي حدث في العراق؟ بالطبع هذا سؤال قابل للتأكيد انه قد حدث، كما بينا في مظاهر الديمقراطية (وان بقي جانب التداول السلمي على السلطة)، كما انه قابل للتفنيد اذا ما كانت ثقافة المجتمع ترفض التعامل بها كمنهج في تفسير شؤونها.

٣١
٦
١٦٠/١



العملية الدستورية في العراق
تكوين رؤية لمستقبل البلاد

ترجمة

١٥٣

باني
ية
ان
حد
ي
ي
ي

ترجمة الباحث امير جبار لفته..... ١٩٥

عروض

عرض كتاب

دور المنظمات الدولية في صناعة العالم المعاصر

الجماعة الدولية الشاملة

المؤلف اكيرا اريا

الناشر: مطبوعات جامعة كاليفورنيا

عرض السيد ماجد قاسم نعمان

عرض كتاب

اسم الكتاب: مستقبل العراق ... هل هي الديكتاتورية، أم الديمقراطية أم التقسيم؟

The Future of Iraq.... Dictatorship, Democracy. Or Divlslon?

تأليف ليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد

Liam Anderson and Gareth Stahsfield

عرض السيد ماجد قاسم نعمان

عرض كتاب

FRANCIS FUKUYAMA STATE BUILDING

Governments and world Order in the Twenty-first century.

بناء الدول، الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين

تأليف فرانسيس فوكوياما

الناشر بروفابل بوكس-لندن ٢٠٠٤

عرض السيد ماجد قاسم نعمان



(٨٧)

□ مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير

..... الباحث حسين علاوي خليفة العائلي

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع المجتمع المدني في العراق وامكانية تفعيله بعد التغيير السياسي الذي شهدته الساحة السياسية بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، حيث ان المجتمع العراقي متعطش لاقامة مثل تلك المؤسسات كأحد ألياته الأساسية لتحقيق الديمقراطية، ومن أجل الدفاع على حقوق المواطن وعلى اعتبار مؤسسات المجتمع المدني كأحد الوسائل الفاعلة والمؤثرة للحد من الهيمنة السياسية للحكومة والحد من التلاعب والتحكم بمصير الشعب، فضلاً عن ذلك يستطيع المواطن من خلالها بناء منظومة قيمية تؤسس للبنى الأساسية لامكانية خلق دور اكبر للمواطن في عملية المشاركة السياسية.

□ موقف الاحزاب والتيارات الدينية على الساحة العراقية من قضية الديمقراطية

..... السيد حسن مهول عباس الغزالي

ان الديمقراطية تعني اشراك الشعب في القرار ومراقبة السلطة والمشاركة في ثمار القرار، واذا كانت الديمقراطية لهذه الاهداف وبهذه الوسائل فهي ليست مغايرة عن المنهج الاسلامي وليست هي في تضاد مع الكتاب والسنة وانما هي اقرب ما تكون من روح الشورى ويمكن استخدامها كنظام ووسيلة لتنظيم امور السلطة وكيفية علاقة السلطة مع الشعب فالاحزاب والتيارات الدينية في اقرارها بمنهج الديمقراطية بدساتيرها ومناهجها الحزبية وفق آلياتها وتقبل الرأي والرأي الاخر وتعلن جهاراً انها تخدم اراء الآخرين ولا تقص عليها من الحكم والعمل السياسي مستفيدة من فشل الحكم الاستبدادي.

١٧١
١٧٠
١٧١



مجلة التحكيم

العدد الرابع - تشرين الأول (أكتوبر) 2009



فهرست العدد الرابع

الصفحة

- 13 كلمة الناشر
- 19 - الاجتهاد القضائي المصري في التحكيم وتطبيق الفقه الأوروبي عليه
- 35 - ابداع احكام التحكيم - الدكتور نادر ابراهيم
- 41 - ابراهيم ابراهيم الزياتي
- 61 - الحص الثقافي والتحكيم الدولي - المحامي خوار قرشي
- 69 - نبذة عن آجال التحكيم في قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي - القاضي الليبي محمد ابراهيم الورفلي
- 79 - المطالبات ونسوية المنازعات والتحكيم بموجب شروط عقد مقاولات - المهندس الدكتور جمال الدين نصار
- 121 - القانون التونسي وتنفيذ احكام التحكيم الواقع ابطالها في بلد المنشأ: أي منطق؟ - البروفيسور لطفي الشاذلي

١٨٣٣

grégé de

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا

يسوعيا



رقم 4- يجب الاتفاق على
رقم 5- نصاب الطعن - ثم

الاجتهاد القضائي البحريني

رقم 1- اتفاق التحكيم ينزج

رقم 2- التحكيم جائز

الصلح

رقم 3- الاتفاق على عدم

خلال المحاكمة ..

رقم 4- الشرط التحكيمي

او فسخاً

رقم 5- يمكن التنازل عن

للاستئناف

رقم 6- عدم التمسك امام

الاجتهاد القضائي التونسي

رقم 1- عدد المحكمين - ا

القاضي أو العون

للقاضي احمد الور

رقم 2- لا يتوجب على ا

القضائية تقصير

النزاع وطريقة

رقم 3- سقوط الحق بال

القرار التحكيمي

رقم 4- الحكم فسخ

باطل

- المزج بين وسائل تسوية منازعات عقود الانشاءات - الدكتور احمد

149 شرف الدين

- باب الاجتهادات العربية

- الاجتهاد القضائي الأردني

رقم 1- وكالة تشمل كافة الخلافات والتحكيم - صالحة لطلب رد المحكم - حالات

161 طلب رد المحكم تشمل من حالات طلب رد القاضي

رقم 2- دعوى - ردّها لوجود شرط تحكيم - اخطار بتعيين محكم - عدم الجواب -

163 تعيينه من المحكمة

رقم 3- التمسك بالتحكيم قبل الدخول بأساس الدعوى يفضي الى اعلان المحكمة

165 عدم اختصاصها وحالة النزاع على التحكيم

رقم 4- بموجب الاتفاق التحكيمي يحسم النزاع محكم فرد فإذا لم يتفق عليه

الطرفان يعين كل طرف محكماً عنه ويختار المحكمان المحكم الثالث -

167 المحكمة تثبت المحكمين وتثبت من حيادهما

رقم 5- الاتفاق التحكيمي يحدد موضوع التحكيم ولا يمكن التوسع به

169

- الاجتهاد القضائي الاماراتي

رقم 1- تعيين المحكمين - الأحكام الجائز الطعن فيها - حجية الحكم - قوة الأمر

المقتضي - ماهية التحكيم - انتهاء او فسخ العقد الأصلي - شرط التحكيم يبقى

173 مالياً ومنتجاً

رقم 2- اتفاق على التحكيم - شرط صحته - بطلان العقد الأصلي المتضمن شرط

التحكيم او فسخه او انتهائه - استمرار شرط التحكيم وانتاجه لأثاره ما لم

179 يمتد البطلان الى شرط التحكيم ذاته

رقم 3- تصديق المحكمة على حكم المحكم - عدم جواز تعرضها له من الناحية

الموضوعية - طلب بطلان الحكم لا يجوز الا في الأحوال المبينة على

182 سبيل الحصر

رقم 4- يجب الاتفاق على التحكيم صراحة فلا يفترض ولا يجوز استخلاصه 185

رقم 5- نصاب الطعن- تمييز الأحكام الجائز الطعن فيها 190

- الاجتهاد القضائي البحريني

رقم 1- اتفاق التحكيم ينزع اختصاص القضاء ولكن بشرط التمسك به 195

رقم 2- التحكيم جائز في اي نزاع- الاستثناء- المسائل التي لا يجوز فيها الصلح 199

رقم 3- الاتفاق على عدم قابلية الحكم التحكيمي للاستئناف جائز قبل النزاع كما خلال المحاكمة 202

رقم 4- الشرط التحكيمي له استقلالية عن العقد الاصيل فلا يتأثر بمصيره بطلاناً او قسراً 206

رقم 5- يمكن التنازل عن عدم قابلية الحكم بالصلح للطعن فيصبح الحكم قابلاً للاستئناف 208

رقم 6- عدم التمسك امام القضاء في اول دفع بشرط التحكيم يفضي الى سقوطه... 210

- الاجتهاد القضائي التونسي

رقم 1- عدد المحكمين- القانون فرض وجوباً أن يكون عددهم ثلاثة- استحصال القاضي أو العون الحكومي على انن للقيام بمهمة التحكيم- مع تطبيق للقاضي أحمد الورفلي 213

رقم 2- لا يتوجب على هيئة التحكيم الرد على جميع الدفوع ولا يحق للمحاكم القضائية تفحص المعطيات والدفوعات لإعادة تقييم الوقائع ومراجعة النزاع وطريقة فصله 234

رقم 3- سقوط الحق بالتجريح في المحكم ببلوغ الأجل لا تأثير له على صحة القرار التحكيمي ولكنه لا يمنع من تنبئه حسب قواعد المسؤولية المدنية... 238

رقم 4- الحكم الصادر بناء لاتفاقية تحكيم موقعة ممن لا صفة له قانوناً هو باطل 241



- الاجتهاد القضائي الجزائري

رقم 1- من اتفق على اللجوء للتحكيم لا يمكنه اللجوء الى القضاء لأن العقد شريعة المتعاقدين - مع تعليق للدكتور مصطفى تراري الثاني على احكام الاجتهاد

الجزائري

245

رقم 2- تحكيم بحري: عقد ايجار السفينة ورد فيه شرط تحكيمي - وثيقة الشحن ذكرت الرجوع الى شروط عقد الايجار - يمكن التذرع بالتحكيم

248

رقم 3- التحكيم ينزع اختصاص القضاء

251

رقم 4- الحكم القضائي الذي يتجاوز اتفاقية التحكيم يتعرض للنقض

253

رقم 5- القرار في نزاع تابع لإجراءات الحجز الاحتياطي والتحفطي يبقى من اختصاص القضاء ولو كان هناك شرط تحكيمي

255

رقم 6- يمكن لثارة الدفع بالاتفاق التحكيمي في أي مرحلة من مراحل الدعوى

258

فينزع اختصاص القضاء

- الاجتهاد القضائي السوداني

رقم 1- يستعيد القضاء اختصاصه اذا لم يلتزم البنك باللجوء الى التحكيم الالزامي

265

في بيع الأموال المرهونة للمصارف

رقم 2- الصورية في عقد ثان فيه تحكيم يبقى الاختصاص للقضاء للبت

271

بالصورية

رقم 3- رقابة المحكمة على مضمون الحكم التحكيمي وفقاً للقانون السابق

274

للتحكيم

رقم 4- بيع الأموال المرهونة للمصارف: تحكيم الزامي

278

رقم 5- التحكيم الإلزامي (رهونات المصارف): البنك فك الرهن - الدعوى مردودة ..

282

- الاجتهاد القضائي السوري

رقم 1- لا يمتد اثر الشرط التحكيمي الى الغير - التحكيم عقد رضائي يقوم على

287

سلطان الإرادة



الصفحة

- رقم 1 - اتفاقية التحكيم تخضع للأحكام القانونية التي كانت نافذة وقت إبرامها 296
- رقم 1 - إكساء صيغة التنفيذ - مراقبة احترام الشروط الشكلية فقط للحكم 298
- رقم 4 - اعتبار المحكم المعين من الفريقين - المحكمة لا تعين بديلاً عنه 303
- رقم 9 - لا يجوز الإنحراف عن إرادة العقد 305
- رقم 6 - وفاة المحكم المسمى من الفريقين لا يلغى الاتفاق على التحكيم 307
- رقم 7 - تحكيم - إثارة الشرط قبل أي دفع 309

الاجتهاد القضائي العماني

- رقم 1 - لا يجوز التحكيم بالمسائل الجنائية - تقديم بلاغ إلى الشرطة لا يوقف التحكيم بل يجب تقديم دعوى جنائية 311
- رقم 2 - دعوى البطلان تقدم خلال تسعين يوماً - إجراءات تحكيمية مخالفة للقانون - بطلان 319

الاجتهاد القضائي القطري

- رقم 1 - إزاء صراحة النص يمتنع على الهيئة التحكيمية التطرق لتفسير العقد 323
- رقم 2 - توافق الشروط المتطلبة والمقررة قانوناً للفسخ - أحقية المبالغ التي يطالب بها المحتكم 328
- رقم 3 - تنازل وتصالح طرفي التحكيم جائز بما لا يخالف النظام العام 330

الاجتهاد القضائي الكويتي

- رقم 1 - لجوء المحتكم إلى القضاء وعدم دفع الطرف الآخر بعدم الاختصاص هو إلغاء للشرط التحكيمي 333
- رقم 2 - الحكم التحكيمي الذي لا يشمل على صورة اتفاق التحكيم: باطل 336
- رقم 3 - لبيئة التحكيم السلطة في أن تنزل على النزاع الوصف الحق دون التنفيذ بتكليف الخصوم للطلبات 341

الصفحة

- رقم 4- هيئة التحكيم السلطة في استخلاص ما تراه مقتعاً من واقع النزاع دون
رقابة عليها 344
- رقم 5- هيئة التحكيم السلطة في بحث الدلائل والمستندات واستخلاص ما تراه
دون رقابة عليها من محكمة التمييز 347
- الاجتهاد القضائي اللبناني
- رقم 1- بتعويض لم يطلب لا يمكن استنتاجه من المناقشة: بطلان - مع تعليق
للاستاذ سليم جريصاتي 351
- رقم 2- القرار الذي يصدر أثناء المحاكمة ويفصل نقاط النزاع المثارة ويعطي كل
نقطة الحل الذي وجده المحكمون مناسباً يمكن وصفه بأنه نهائي - مع
تعليق للبروفيسور فايز الحاج شاهين 364
- رقم 3- لا دور لمحكمة الاستئناف النافذة في طلب الابطال لتقرر اتباع المحكم -
تعليق للمحامين سليم معوشي وجمال رزق الله 384
- رقم 4- حق الدفاع - هيئة التحكيم تأخذ بما يعزز قناعتها دون أن يعود من
الخصوم أن يفرض عليها الأدلة - مع تعليق للدكتور علي رحال 404
- رقم 5- النظام العام الدولي يتألف من مجموعة قواعد ذات طابع مهم يتم العمل بها
في عدد كبير من الدول 415
- رقم 6- اعطاء المحكمين صفة الوكلاء لتمثيل الفرقاء والشركة تجاه الغير في ما
يتعلق بالتصفية اللاحقة لا ينفي عنهم صفة المحكمين 419
- رقم 7- لا ينطلق المحكم بالقرار التحكيمي علنية لأن هذا المبدأ يطبق في القضاء
وحده حيث علنية المحاكمة 425
- رقم 8- التعليق الذي يأتي ملائماً وكافياً للحل لا يدخل امر مراقبته أمام قضاء
الابطال 431
- رقم 9- استناد الحكم الى وقائع لم يتدفع بها الفرقاء او الى قاعدة قانونية لم يدل
بها دون طرح ذلك على المناقشة مخالف لمبدأ الوجاهية 437

١٤
٦
١٧١
٧



الصفحة

الاجتهاد القضائي الليبي

- رقم 1- تنازل الخصوم عن الحق في استئناف حكم المحكمين يستتبع حتماً عدم جواز الطعن فيه بالنقض 441
- رقم 2- يجب لصحة التحكيم أن يسبقه اتفاق مكتوب بين الخصوم 444
- رقم 3- دعوى بطلان حكم المحكمين- اطلاق الطعن عليها من قبيل التجاوز- القضاء ببطلان حكم المحكمين- استعادة المحكمة سلطتها في نظر النزاع 447

الاجتهاد القضائي المصري

- رقم 1- الأوامر التي تصدر خلال سير الدعوى التحكيمية هي من القواعد الإجرائية الآمرة ولا تقبل الإبطال الا مع الحكم التحكيمي النهائي المنهني للخصومة- مع تعليق للدكتور محمد صلاح الدين عبد الوهاب 455
- رقم 2- اختلاف مفهوم الحيادة والاستقلال في التحكيم عنه في القضاء - جواز نزول الأطراف صراحة أو ضمناً عن حيادة أو استقلال المحكم - الحيادة والاستقلال فكرتان متشابهتان في غايتهما ولكنهما لا تختلطان في مضمونهما - يخرج عن نطاق دعوى بطلان حكم التحكيم تعرض محكمة الطعن لموضوع حكم التحكيم أو مناقشة مدى صواب أو خطأ ما ذهب إليه الحكم في تصديده لفهم أو تكييف أو تفسير القانون أو تطبيقه أو كفاية أسباب الحكم أو قصورها- مع تعليق للدكتور نادر إبراهيم 470
- رقم 3- تعليق الدكتور نادر محمد إبراهيم على الحكم رقم 102 لسنة 123 ق المنشور في باب الفقه في الصفحة رقم (21) من هذا العدد 486
- رقم 4- دعوى بطلان حكم التحكيم تختلف عن دعوى بطلان الحكم القضائي - لا تنقيد محكمة الطعن بالتكييف الخاطي للخصوم لدعوى الطعن - نظام البطلان يهدف إلى حماية الإجراءات التحكيمية التي تمت، لا حماية نتيجة هذه الإجراءات- مع تعليق للدكتور نادر إبراهيم 490



الصفحة

الصفحة

رقم 5- لا يجوز للمحكمة المحكومون

الاجتهاد القضائي اليمني

رقم 1- مرونة في نص قانون

بالإبطال بعد انقضاء

رقم 2- قرار تحكيم- تفويض

بموجب قرار الت

بداية واستئنافاً- ال

الاستشكال

رقم 3- قرار محكمة اول در

الاستئنافية ايدت قرار

مرافعات- نقض ...

رقم 4- الاتفاق اللاحق للحكم

التفويضي

رقم 5- المحكم المرجح ليس

باب الاجتهاد الدولي

الأحكام التحكيمية الصادرة م

رقم 1- طلب الترخيص- طلب

مطلب اجلي- اتفاقية

العاملية بعد الترخيص

ليس الترخيص

رقم 2- عقد لاري- اتفاقية

التحكيم والطلب الترخيص

رقم 5- خلو الحكم التحكيمي من بيان عناوين الخصوم وعناوين المحكمين

498 وجنسياتهم يفضي الى بطلانه

رقم 6- قواعد الإبطال أمام القضاء المصري تطبق على التحكيم الذي يجري في

500 مصر او يطبق قانون التحكيم المصري

رقم 7- خلو الحكم التحكيمي من ضرورة اتفاق التحكيم يفضي الى

504 بطلانه

رقم 8- المحاكم المصرية غير مختصة بالنظر ببطلان الأحكام التحكيمية الصادرة

507 في الخارج

رقم 9- اذا استمر أحد الطرفين في اجراءات التحكيم مع علمه بوقوع مخالفة ولم

يقدم اعتراضاً اعتبر ذلك نزولاً منه عن حقه في الاعتراض- الدفع بعدم

دستورية القوانين- قانون التحكيم لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز اثارته

510 لأول مرة امام محكمة النقض

رقم 10- التحكيم في قضاء المحكمة الدستورية العليا- اعدان المستشار حسين

518 مصطفى فتحي

الاجتهاد القضائي المغربي

رقم 1- حكم المحكمين لا يقبل الطعن ولكن المراقبة القضائية له تتم اثناء تنديله

531 بالصيغة التنفيذية

رقم 2- لا يؤثر على اعطاء صيغة التنفيذ ان يكون طالب الصيغة التنفيذية قد تقدم

امام قضاء العجلة بطلب العدول عن تعيين محكم لأن دعوى العجلة لا

535 تمنع الجوهر

رقم 3- لقرار التحكيم الذي يضرب بنود العقد ليس مخالفاً للنظام العام

رقم 4- مهلة الثلاثة أشهر لإجراء التحكيم وتاريخ بداية احتسابها ليس من النظام

543 العام



١٦
٧
١٦
الصفحة

- رقم 5- لا يجوز للمحكمة ان تنظر في الموضوع الذي فصل فيه المحكمون 546
- الاجتهاد القضائي اليمني
- رقم 1- مرونة في نص قانون التحكيم ليمنى بالنسبة الى المهل- قبول الطعن بالابطال بعد انقضاء المهلة 547
- رقم 2- قرار تحكيم- تفويض محاسبين ومحكمين تفويضاً مطلقاً في النزاع بموجب قرار التحكيم- طلب تنفيذ قرار التحكيم- استشكال- قبوله بداية واستئنافاً- الطعن بقرار الاستئناف- رفض وقبول الاستشكال 549
- رقم 3- قرار محكمة اول درجة- تعلل مقتضب- اسباب غير واضحة- الشبهة الاستئنافية اينت قرار محكمة اول درجة- مخالفة احكام المادة 231 مرافعات- نقض 552
- رقم 4- الاتفاق اللاحق للحكم التحكيمي نزول عن الحكم وعُدول عنه وله قوة السند التنفيذي 555
- رقم 5- المحكم المرجح ليس له اعادة النظر في النزاع من جديد 563

باب الاجتهاد الدولي

- الاحكام التحكيمية الصادرة عن مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي
- رقم 1- عقد توريد- طلب استرداد ما تم تسديده زيادة- عيب خفي- سبب اجنبي- تسليم اذن تسليم البضاعة رغم انقضاء المدة المشترطة يعد تنازلاً عن التمسك بشرط المدة- مع تعليق للنقيب سمير ابي للمع 573
- رقم 2- عقد اداري- اختلال التوازن المالي- نظرية الظروف الطارئة- مع تعليق الدكتور وائل طيارة 584

الصفحة

- رقم 3- عقد تصليح وتوريد- المسؤولية التعاقدية والمسؤولية التقصيرية- الخطأ الجسيم والخطأ اليسير- لا يمكن لمن لم ينفذ التزاماته المطالبة بفسخ العقد- مع تعليق (1) دكتور خالد النويصر، (2) الأستاذ محمد أمين الداعوق 614
- احكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى في واشنطن (الاكسيد)
- رقم 1- ان التدابير المتخذة من الدولة المضيفة ذات النتائج المماثلة للمصادرة يجب ان يرافقها تعويض فوري وعادل. مع تعليق (1) الدكتور كريم يوسف (2) الدكتور محمد المريني 655
- رقم 2- ان الأعمال التجارية البحتة التي لا تتوفر فيها صفات الاستثمار لا تتحول الى استثمار حتى لو اعطاها الفرقاء صفة الاستثمار - مع تعليق للدكتور محيي الدين علم الدين 698
- احكام محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية
- رقم 1 - ان تغيير الاساس القانوني للإدعاء لا يشكل ادعاءً جديداً- مع تعليق د. برهان امر الله 729
- رقم 2- عقد تنفيذ اشغال- اشتراط التسوية الودية قبل اللجوء الى التحكيم- اجراء ملزم للاطراف. مع تعليق (1) دكتور بدرية عبد الله العوضي (2) المحامي ابراهيم الملا 737
- رقم 3- لا يحق للمقاول الاجنبي فسخ عقد اداري من جانب واحد دون تدخل القضاء ما لم ينص العقد صراحة على ذلك. مع تعليق دكتور محمد صلاح عبد الوهاب 747
- رقم 4- شروط الـ FIDIC: عدم اعتراض المدعى عليه في جوابه على طلب التحكيم يؤدي الى اتفاقية تحكيم مستقلة بذاتها. مع تعليق (1) دكتور جورج حزيون (2) دكتور قيس محافظة 770

١٤
٦
١١
١٧
الصفحة



إجتهادات قضائية دولية حول التحكيم

- 789 إجتهادات فرنسية
- 805 إجتهادات سويسرية
- 813 إجتهادات إسبانية مع تعليق البروفسور برناردو كريمانس
- 824 إجتهادات السويدية
- إجتهادات إيطالية مع تعليق من البروفسور جورجيو بريني على قانون التحكيم
- 835 الإيطالي
- 848 إجتهادات ألمانية
- 853 سباب أخبار التحكيم

سباب القوانين

- 867 النظام الأساسي لمركز رأس الخيمة للتوفيق والتحكيم التجاري

ل ١٦
٧-
ل ١٧٠



مجلة التحكيم

العدد الخامس - كانون الثاني (يناير) 2010



فهرست العدد الخامس

الصفحة

- 13 كلمة الناشر
- باب الفقه
- 13 آخر مبتكرات التسوية والمماثلة في التحكيم: استقالة المحكم.. هل المحكمة
المبتورة هي الحل؟- المحامي عبد الحميد الأحنوب (لبنان)
- 23 الرقابة القضائية على أحكام التحكيم بين الازدواجية والوحدة - دكتورة حفيظة
السيد الحداد (مصر)
- 47 مشروع قانون جديد للتحكيم في العراق- دكتور فوزي سامي (العراق)
- 95 تنفيذ أحكام التحكيم الدولية طبقاً للقانون الجزائري الجديد- الدكتور أكرم أمين
الخولي (مصر)
- 97 لبنان: الطعن بطريق التمييز ضد قرار محكمة الاستئناف القاضي بإبطال القرار
التحكيمي دون الفصل بالموضوع (المادة 801 أصول مدنية)- المحامي
روحية عاصي (لبنان)
- 121

١١٣٤

الصلح

- 29 عبد الرؤوف (مصر) -
- 41 المحكم بين سندان الأخلاق ومطرفة القانون - الدكتور ناصر الزيد (الكويت) ...
- 147 مدى جواز التحكيم في العقود العقارية - المحامية مريم محمد العوا (مصر)
- 165 ESTOPPEL منع التناقض إضراراً بالغير في الشريعة الإسلامية - الدكتور رافقت محمد رشيد الميثاقى (لبنان)
- 177 الشروط الموضوعية والشكلية لحكم التحكيم طبقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي - القاضي محمد إبراهيم الورقلى (ليبيا)
- باب الاجتهادات العربية
- الاجتهاد القضائي الأردني
- رقم 1 - عقد مقاوله (فيديك) - طلب مباشرة اجراءات التحكيم دون اتباع الاجراءات الواردة في دفتر عقد المقاوله - رد الطلب - مع تعليق للدكتور جورج حزيون (الأردن)
- 185 رقم 2 - دعوى بطلان حكم التحكيم ليست طعنًا بالاستئناف - تمثيل غير المحامين للخصوم في الدعوى التحكيمية لا يخالف النظام العام - مع تعليق للمحامي زاهر جردانه (الأردن)
- 194 رقم 3 - رد طلب إنهاء اجراءات التحكيم من محكمة الاستئناف - تمييز - عدم حصول على إذن بالتمييز - رد الطلب شكلاً
- 202 رقم 4 - مدة التحكيم المنصوص عليها في المادة 37/أ من قانون التحكيم رقم 31 لسنة 2001 ليست من النظام العام
- 204 رقم 5 - طلب رد محكم - وجوب توفر اسباب جدية
- 206 رقم 6 - المحكمة المختصة بدعوى البطلان هي التي جرى ضمن اختصاصها التحكيم - المحكمة تراقب اجراءات التحكيم وهي رقابة شكلية
- 208

الاجتهاد القضائي الاماراتي

- رقم 1- حضور أطراف النزاع بعد فوات الميعاد يعتبر تمديداً ضمناً للأجل - مع
تعليق للمحامي ابراهيم الملا 213
- رقم 2- شرط تحكيم - التمسك به في الجلسة الاولى من أحد الأطراف ولو تعددوا -
وجوب عدم قبول الدعوى امام المحكمة 223
- رقم 3- حكم المحكمة الابتدائية برد محكم - الطعن عليه بطريق الاستئناف جائز .. 226
- رقم 4- حجية حكم التحكيم - لا يجوز عرض النزاع مجدداً على التحكيم الا باتفاق
جديد 229

الاجتهاد القضائي البحريني

- رقم 1- التحكيم يستند الى ارادة الخصوم - قضاء محكمة الاستئناف بأن شرط
التحكيم لا يشمل النزاع حول بطلان العقد - مؤداه - زوال سند تعيين
المحكم وبطلان الحكم الذي أصدره 231
- رقم 2- عقد تحكيم - شروط صحته - جائز ممن له حق الصلح والتحكيم - طعن
بالتمييز - سبب جديد - غير جائز 233
- رقم 3- مهلة لاصدار حكم التحكيم - صدور الحكم بعدها - ابطال للحكم 236
- رقم 4- دراسة عن قانون انشاء غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية
والمالية - وتعقيب على مقال المحامي محمد امين الداعوق - المحامي
صلاح احمد المنفع (ملكة البحرين) 238

الاجتهاد القضائي التونسي

- رقم 1- تكييف التحكيم - داخلي؟ دولي؟ هيئة التحكيم تنبث من تلقاء نفسها -
التكييف يخضع لرقابة القضاء - شركة ضامنة - لها صفة ومصلحة
للحضور امام هيئة التحكيم - لا يجوز اعتبارها طرفاً مستقلاً في الشرط
التحكيمي - دعوى ابطال - المحكمة المختصة بالنظر في صحة الشرط
التحكيمي - تعليق للمحامي الحبيب مالوش (تونس) 245

الصلح

- رقم 2- أجل التحكيم- تمديد اتفاقاً أو قضاء- هيئة التحكيم يمكنها التمديد لفترة
محددة قانوناً- تمديد لها لأكثر من ذلك- عدم الرد على دفعات الأطراف
يشكل خرقاً لحق الدفاع- إبطال 266
- رقم 3- اتفاق تحكيم- إصدار القرار دون اعتبار لإرادة الأطراف- عدم احترام
الاجراءات الأساسية- إبطال 269
- رقم 4- القرار التحكيمي الوقتي لا يقبل الطعن بالابطال 273

- الاجتهاد القضائي السوداني

- رقم 1- عقد- شرط تحكيم- يطال أي نزاع حول التزامات الطرفين 277
- رقم 2- استقلالية الشرط التحكيمي- عقد شراكة- شرط تحكيم- دفع بعدم قيام
الشراكة- إحالة إلى التحكيم- الدفع بعدم الاختصاص يكون امام هيئة
التحكيم 280
- رقم 3- دعوى امام القضاء- أحد المستندات تضمنت بندا تحكيمياً- القاضي يتفحص
المستند- المحكمة تستمع عن سماع الدعوى 283
- رقم 4- دعوى امام القضاء- اتفاق على حل النزاع عن طريق التحكيم 287

- الاجتهاد القضائي السوري

- رقم 1- شرط تحكيم- واجب الاعمال به ما دام أحد الطرفين يتمسك به- مع تعليق
للمحامي أحمد حداد (سوريا) 291
- رقم 2- محكم لم يتم الاتفاق عليه من اطراف النزاع- رده لأنه لم تتم تسميته من
قبل المحكمة اصولاً- مع تعليق للمحامي أحمد حداد (سوريا) 298
- رقم 3- دعوى تسمية محكمين- طلب تدخل طرف ثالث- رفض 303
- رقم 4- طلب مذ أجل التحكيم- قبوله شكلاً وموضوعاً 305
- رقم 5- مصالحه قبل تسمية المحكمة للمحكمين- تثبتت الصلح الجاري بين
الطرفين 307

- الاجتهاد القضائي الغماني =
- رقم 1 - شرط تحكيمي يحول الى التحكيم قيمة المطالبة - اصل الحق يبقى قابلاً
للمطالبة به امام القضاء 311
- رقم 2 - حكم تحكيم - امر حجز تحفظي قضائي استناداً له - الغاء الأمر المستظلم
منه - استئناف القرار - الغاء الحكم المستأنف وتأييد الأمر المستظلم منه 316
- رقم 3 - دعوى بطلان حكم المحكم - ميعادها - اسباب بطلان حكم المحكم وردت
على سبيل الحصر - الحكم ببطلان حكم المحكم - اثره 320
- الاجتهاد القضائي القطري =
- رقم 1 - هيئة التحكيم تقدر ادلة الدعوى 325
- الاجتهاد القضائي الكويتي =
- رقم 1 - اتفاق تحكيم - تحكيم عادي - تحكيم قضائي - لا اختصاص لهيئة التحكيم
القضائية اذا لم يكن الطرفان اتفقا على ذلك 329
- رقم 2 - تحكيم قضائي - قبول شرط التحكيم - سريان شرط التحكيم 331
- رقم 3 - تحكيم خاص - لا اختصاص لهيئة التحكيم القضائي - نظام عام 334
- رقم 4 - تحكيم خاص - عقد اداري - لا اختصاص لهيئة التحكيم القضائي 337
- الاجتهاد القضائي اللبناني =
- رقم 1 - مركز يرفع التحكيم - تطبيق اجراءاته - المركز يطبقها وليس القضاء -
مع تعليق البروفسور ميشال سمراي (لبنان) 339
- رقم 2 - طلب تمديد مهلة التحكيم - تقديمه قبل انقضاء المهلة الاصلية - مع تعليق
الدكتور فادي نمور (لبنان) 349
- رقم 3 - عقد اتفاق - بند تحكيم - اتفاق ثان معطوف على الأول وملحق به -
امتداد بند التحكيم الى العقد الثاني - لثارة شرط التحكيم - عدم اختصاص
للقضاء - مع تعليق للدكتور صلاح النين الدباغ (لبنان) 354

الصل

- رقم 4- طلب رد محكم- وروده خارج المهلة- رد الطلب- مع تعليق للمحامي
62 *الدكتور وائل طيارة (لبنان)*
- رقم 5- تعيين محكم من رئيس الغرفة الابتدائية- قرار التعيين لا يقبل الاستئناف ..
71
- رقم 6 - طلب ابطال- بيان الاسباب- صلاحية رئيس مجلس الادارة في الشركة
المساهمة والمدير في الشركة المحدودة المسؤولية للتحكيم- موضوع
الفرع- وثيقة التحكيم وعقد التحكيم- مكان صدور القرار التحكيمي-
تنازل عن المرافعة- تمديد مهلة التحكيم- ما يعرض على المناقشة-
احترام مبدأ الوجاهية وحق الدفاع- عدم مخالفة النظام العام- رد طلب
374 *الابطال*
- رقم 7- طلب ابطال- عدم توافر الاسباب المنصوص عليها قانوناً- رد الطلب
389
- رقم 8- طلب ابطال- صورة طبق الاصل عن القرار المطعون فيه- محكمة
الابطال لا تنظر الا في اسباب الابطال- شخصية الشخص المعنوي
مستقلة عن شخصية الشخص الطبيعي الذي يمثله- الغاية من ابلاغ
الطرف بالمحاكمة التحكيمية موعد ختام المحاكمة- وسائل اثبات
معرفة- مراقبة التعليل وتقدير المحكمة للتحكيم لقواعد الانصاف او
393 *لخروق الفرقاء- عدم خرق النظام العام- رد الطلب*
- رقم 9- بد تحكيمي بتعيين محكم من الطرفين- تسميته من طرف واحد- معارضة
الطرف الآخر- ترك المستدعي امر تسمية المحكم لرئيس المحكمة- اجابة
398 *الطلب*
- رقم 10- طلب تعيين محكم ثالث- وجود عقبة يعود الى رئيس الغرفة الابتدائية
401 *تجاوزهما- اجابة الطلب*
- الاجتهاد القضائي الليبي
رقم 1- مشاركة تحكيم- تنازل عن حق الاستئناف- عدم قبول الدعوى
405 *الاستئناف*



الصفحة

- رقم 2- ايداع حكم التحكيم لدى قلم كتاب المحكمة الجزئية - المحكمة الابتدائية هي المختصة باستئناف هذا الحكم منعقدة كهيئة استئنافية 408
- رقم 3- دعوى بطلان حكم التحكيم - سقوط الحق في رفعها بعد الميعاد 410
- الاجتهاد القضائي في المملكة العربية السعودية
- رقم 1- الدفع بشرط التحكيم - احالة الى هيئة التحكيم - الاعتراض على حكم هيئة التحكيم - رفض الاعتراض لعدم مخالفة الحكم التحكيمي للأصول والقواعد الشرعية والنظامية 415
- رقم 2- اعتراض على حكم محكمين - رفض الاعتراض - الأمر بالتنفيذ حسبما نصت عليه المادة 20 من نظام التحكيم 435
- الاجتهاد القضائي المصري
- رقم 1 - التحكيم له تطبيقاته المستقلة عن القضاء وله قواعده ومفاهيمه الخاصة - مع تعليق للدكتور محمود سمير الشرفاوي (مصر) 441
- رقم 2 - قانون التحكيم يعد بمثابة قانون المرافعات بالنسبة لشؤون التحكيم - مع تعليق للدكتور اكثم الخولي (مصر) 453
- رقم 3- خلو حكم التحكيم من ذكر عناوين الخصوم وجنسياتهم وصورة من اتفاق التحكيم - بطلان 459
- رقم 4- التحكيم يتميز بذاتيته المستقلة عن القضاء 461
- رقم 5- غش في طلب تنزيل حكم التحكيم بالصيغة التنفيذية - الغاء امر وضع الصيغة التنفيذية 464
- رقم 6- معاقبة اجرتها هيئة التحكيم - حضور كاتب يحرر المحضر ليس واجبا - فقط افعال السيادة غير قابلة بطبيعتها لأن تكون محلاً للتقاضي 467
- رقم 7 - شرط تحكيم - اثارته لأول مرة امام محكمة النقض غير مقبول - الطعن بالنقض يوجب تحديد أسباب الطعن بالبطلان وماهيتها 471

رقم 8- التحكيم في قضاء المحكمة الدستورية العليا- إعداد المستشار حسين مصطفى فتحي

- الاجتهاد القضائي المغربي

رقم 1- اسباب الاستئناف تصرف للحكم التحكيمي وليس للصيغة التنفيذية- عدم اثاره تجاوز شرط التحكيم امام المحكمين لا يمنع من اثارته امام محكمة الاستئناف- الرقابة تمتد الى الاتفاق على التحكيم وليس على نظر الموضوع- مع تعليق للقييد عبد الله نرميش (المغرب)

رقم 2- حكم تحكيمي- الرقابة القضائية عليه تتم لثاء تنيله بالصيغة التنفيذية

رقم 3- مقرر تحكيمي- اعطاه الصيغة التنفيذية من رئيس المحكمة التجارية اذا كان النزاع تجارياً ومن رئيس المحكمة الابتدائية اذا كان النزاع مدنياً

رقم 4- بند تحكيم- اثارته لأول مرة امام محكمة الاستئناف

رقم 5- التعويضات المستحقة عن فصل الأجير من العمل ليست من قضايا النظام العام ولا يوجد ما يمنع من الاتفاق على التحكيم بشأنها

- الاجتهاد القضائي اليمني

رقم 1- تنفيذ حكم تحكيمي طوعاً- لا يجوز الطعن بالبطلان ضد هذا الحكم- مع تعليق للمستشار شاهر مجاهد الصالحي (اليمن)

رقم 2- دعوى بطلان- تقديمها الى محكمة الاستئناف خلال مدة الاستئناف- جواز تقديمها بعد الميعاد اذا كان التأخير ناتجاً من اسباب قهرية

رقم 3- التماس اعادة نظر في حكم محكم قضى للمتهم ضده بشيء لم يطلبه وبأكثر مما طلبه

رقم 4- قرار صادر عن الشعبة التجارية بإزالة المحكمة الابتدائية بتنفيذ حكم تحكيم- قرار تمهيدي- رفض الطعن

باب الاجتهاد الدولي

- الأحكام التحكيمية الصادرة عن مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي
- رقم 1 - عقد امتياز - شرط تحكيم - اشتراط تأسيس شركة في مصر - رد طلب تأسيس الشركة لتقديم مستندات غير حقيقية - طلب تحكيم - عقد الامتياز واتفاق التحكيم يستوجبان موافقة الوزير المختص - دفع بعدم الاختصاص - مبدأ الاختصاص بالاختصاص - ابرام عقد الامتياز نتيجة غلط - ابطال العقد - دعوى جزائية لتقديم مستندات غير حقيقية - طلب وقف الاجراءات - رد الطلب - عدم جواز استناد الدولة الى قانونها الوطني لوقف اجراءات التحكيم. هذا الحكم صدر عن محكمة مبدورة من محكمين اثنين - اعطى صيغة التنفيذ في باريس - مع تعليق للمحامي محمد امين الداعوق 527
- رقم 2 - تفسير اتفاقية حوافز استثمار دولية عربية - مع تعليق للدكتور حسام للتعليمي 570

احكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى في واشنطن (الاكسيد)

- رقم 1 - (لبنان) عقد بناء - بند يحيل الى اختصاص مجلس شوري الدولة - نزاع - مراجعة مجلس الشوري - تحكيم دولي - معاهدة استثمار ثنائية تحيل الى الاكسيد - مفهوم الاستثمار حسب اتفاقية الاكسيد - بند اختصاص في العقد يختلف عن بند الاختصاص في المعاهدة - تنفيذ العقد يستوجب مباشرة عمليات الاستملاك - وجوب اللجوء الى استخدام "السلطة العامة" وجود قوات سورية في الاراضي المستملكة - الفصل في استخدام السلطة العامة - واخراج القوات السورية - موجب مرتبط بمعاهدة الاستثمار الثنائية - اختصاص المركز بالفصل في النزاع - مع تعليق للبروفيسور ابراهيم فضل الله (لبنان) - (شركة TOTO Costruzioni Generali S.P.A. ضد الجمهورية اللبنانية) 617



المصنف

تسوية

- رقم 2 - (الجزائر) ان تقديم طلب التحكيم من قبل "اتحاد" لشركتين متعاقبتين مع الجمهورية الجزائرية يجعل المحكمة التحكيمية غير مختصة بالنظر في النزاع لعدم توافر صفة الاتحاد - مع تعليق للقاضي إسماعيل إبراهيم الزبيدي (مصر) - (*Consorzio Groupement L.E.S.I.* -) *DIPENTA* ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) 699
- رقم 3- تحكيم امام الاكسيد- اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية- المادة 12(1) من قواعد تحكيم اليونسفرال- ظروف تشكل حيادية المحكم - طلب رد محكم - محكم في دعوى تناول أطرافاً في اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية - محكم مستشار في الوقت نفسه لدولة طرف في نفس الاتفاقية - احتمال تدخل هذه الدولة في الاجراءات التحكيمية - ان المشاركة المحتملة تثير شكوكاً يمكن تبريرها حول حيادية المحكم واستقلاليتيه - وجوب اختيار المحكم بين منصبه في الهيئة التحكيمية او بقاءه مستشاراً للمكبك - رفض طلب الرد - مع تعليق للدكتور محمد عبد الرزوف (مصر) 745
- احكام محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية
- رقم 1 - تطبيق الشريعة الإسلامية- مع تعليق للدكتور محمد سليم العوا (مصر) .. 763
- رقم 2- مبدأ استقلالية البند التحكيمي ومبدأ حجية القضية المحكوم بها- مع تعليق للبروفسور هادي سليم (لبنان) 815
- اجتهادات قضائية دولية في التحكيم
- اجتهادات المحاكم الفرنسية 841
- اجتهادات المحاكم السويسرية 875
- اجتهادات المحاكم الانكليزية 886
- اجتهادات المحاكم الاسبانية- مع تعليق للبروفسور بيلاردو كريمانس (اسبانيا) 889
- اجتهادات المحاكم الإيطالية 894



الصفحة

- 897 اجتهادات المحاكم الألمانية - مع تعليق المحامي خليل مشنتف (لبنان)
- 904 اجتهادات المحاكم الكندية
- 907 اجتهادات المحاكم البرازيلية
- 909 اجتهادات المحاكم الهندية
- 911 - باب اخبار التحكيم

- باب القوانين

- مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2009 بشأن غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية
- 923 - وزارة الاستثمار قرار رقم 170 لسنة 2009 بإنشاء مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (مصر)
- 940

١٩٠٨
٦
١٧٣



مجلة التحكيم

العدد السادس - نيسان (أبريل) 2010



فهرست العدد السادس

الصفحة

13

- كلمة الناشر

- باب الفقه

- حسن استضافة باريس للتحكيم التي تطبق الشريعة الإسلامية: دكتور

عبد الحميد الأحب (لبنان) - تقرير فريق العمل الفرنسي في شأن القانون

الواجب التطبيق وتسوية النزاعات الناشئة عن التمويل الإسلامي مع ثلاثة

تعليقات: 1- للدكتور سليم العموا (مصر)، 2- للدكتور عبد الستار

17

الخويلدي (نبي)، 3- للدكتور رافقت ميقاتي (لبنان)

- تنقيح قواعد تحكيم اليونسترال في ضوء تجربة ثلاثين عاماً - التعديلات

83

المقترحة سنة 2009

- محكمة التحكيم الرياضي: حصاد 25 عاماً - الدكتور ميفاس ختمادوريان

141

(مصر)

- الرقابة القضائية على إجراءات التحكيم في القانون الجزائري الجديد - القاضي

169

أحمد الورفلي (تونس)

٨٨٣٥



219 - محكم الطوارئ - الدكتور ميناخ ختندوريان (مصر)

- باب الاجتهادات العربية

- الاجتهاد القضائي الأردني

- رقم 1- تنفيذ الحكم التحكيمي تطبيقاً لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي -
 223 مع تعليق للدكتور قياض القضاء (الأردن)
 رقم 2- اذا استمر الطرفان في اجراءات المحاكمة مع علمهما بوقوع مخالفة، اعتبر
 236 ذلك نزولاً عن حقهما في الإعتراض
 رقم 3- اذا لم يسم طرف محكماً تسميه المحكمة القضائية
 240
 رقم 4- ليس من وظيفة المحكمة القضائية احلال قناعتها محل قناعة هيئة التحكيم ..
 243
 رقم 5- القضاء يسمى محكماً اذا لم يسمه الطرف
 248

- الاجتهاد القضائي الإماراتي

- رقم 1- القبول بالتحكيم هو شرط اساسي لجوازه - تحكيم اجباري - التحكيم لا
 251 يثبت الا كتابة - نقض - مع تعليق للدكتور جاسم الشامسي (ابو ظبي) ...
 رقم 2- التحكيم الإجباري - الأصل اللجوء الى المحاكم - الإستثناء اللجوء الى
 257 التحكيم
 رقم 3- تحكيم "تعيين المحكمين" - اجراءات "التحكيم" - دعوى "التحكيم"
 261
 رقم 4- التصديق على الحكم - اجراءات "التحكيم" - نظام عام - مخالفته - نقض ..
 264
 رقم 5- اسباب بطلان حكم المحكمين مشار اليها على سبيل الحصر في المادة 216
 من قانون الاجراءات المدنية - امتداد شرط التحكيم - المحكم يعتبر قاضياً
 ولا يحظر عليه ما يحظر على القضاة من الحكم بالعلم الشخصي
 269

- الاجتهاد القضائي البحريني

- رقم 1- اختصاص - تحكيم - نظام عام - مع تعليق للدكتور حسن رضي
 281 (البحرين)
 رقم 2- صلح - تحكيم - نظام عام - دعوى "وقف الدعوى" - مع تعليق للدكتور
 290 حسن رضي (البحرين)



الصفحة

- الاجتهاد القضائي التونسي

- رقم 1- احكام هيئة التحكيم تقبل الطعن فيها بالاعتراض من الغير - لجوء المحال
له الى التحكيم يعتبر قد تم من طرف من توافرت في جانبه الصفة - مع
تعليق للمحامي سامي هواري (تونس) 297
- رقم 2- تحكيم طبقاً للقانون التونسي - وصف خاطئ للقرار بأنه مُصالحح -
لا ابطال 305
- رقم 3- تحكيم داخلي بالصلح - شرط التحكيم ينتقل بموجب احالة كافة شروط
العقد والدين الى المحال عليه - النزاع المتعلق بتنفيذ العقد يرجع النظر
فيه الى هيئة التحكيم 310

- الاجتهاد القضائي الجزائري

- رقم 1- المبدأ القانوني الذي اعتمدته قرار المحكمة العليا، الغرفة الابتدائية رقم
311816 تاريخ 200/12/29 - مع تعليق للاستاذ قمر عبد الوهاب
(الجزائر) 317
- رقم 2- تحكيم تجاري دولي - قرار تحكيمي - امر قضائي بالتنفيذ - وجوب التأكيد
بالشروط القانونية 332
- رقم 3- التحكيم - نزاع بين شركة اجنبية ومؤسساتين وطنيتين - عدم الاختصاص -
نقض 335

- الاجتهاد القضائي التحكيمي في المملكة العربية السعودية

- رقم 1- حكم تحكيمي - اعتراض عليه - حق التصدي - مع تعليق للدكتور خالد
النويصر (السعودية) 339
- رقم 2- حكم تحكيمي - الطلب من هيئة التحكيم تفسير حكمها - خروجها عن المهمة
المطلوبة - نقض 344

الصفحة

- الاجتهاد القضائي السوداني
- رقم 1- احالة النزاع على التحكيم - عدم اختصاص المحكمة بالنظر في النزاع 351
- رقم 2- ان اي انكار او اجهاض للعدالة هو مخالف للشرعية الاسلامية التي تسلي الضيم والظلم 355
- رقم 3- مفهوم الجلسة الاولى للإدلاء بوجود شرط التحكيم - اي مخالفة للقوانين الموضوعية او الاجرائية بمثابة مخالفة لأحكام الشرعية الاسلامية 358
- رقم 4- التعامل الربوي مخالف للأصول الشرعية للمعاملات وبالتالي مخالف للنظام العام 362

- الاجتهاد القضائي السوري
- رقم 1- لا يوجد نص على وجوب سرية التحكيم - الزام المحكم لأحد الطرفين بتطليم وكالة - لا تجاوز لصلاحيته في حل الخلاف - مع تعليق المحامي احمد حداد (سوريا) 365
- رقم 2- خروج المحكم عن مهمته - ابطال الحكم - مع تعليق المحامي احمد حداد (سوريا) 369
- رقم 3- حكم تحكيمي - طلب اكسائه صبغة التنفيذ - مخالفة النظام العام - رفض ... 375
- رقم 4- التحكيم ليس من النظام العام 377
- رقم 5- التمسك بالتحكيم ينبغي ان يتم قبل أي دفع في الموضوع - نقض 379
- رقم 6- تحكيم - يجوز فقط في البضاعة الرسمية 381

- الاجتهاد القضائي العماني
- رقم 1- اتفاق التحكيم - شروط صحته - آثاره - عدم جواز الطعن في حكم المحكمين لا يحول دون رفع دعوى ببطالان الحكم 383
- رقم 2- تحكيم - عدم التوسع في تفسير اتفاق التحكيم - مشاركة التحكيم - تغليبها على شرط التحكيم - خروج المحكم عن مشاركة التحكيم - بطلان الحكم .. 386

١٩
٦
١٥٧٣



الصفحة

رقم 3- عدم احالة العقد من الباطن الى شرط التحكيم الوارد في العقد الأصلي -
390 أثره

- الاجتهاد القضائي الفلسطيني
لا بد أن تكون مشاركة التحكيم بخصوص موضوع النزاع واضحة جلية
ونافية لكل جهالة وإلا فإن التحكيم يكون باطلاً - مع تعليق الدكتور عبد الناصر
391 أبو سميدانة

- الاجتهاد القضائي القطري
رقم 1- الاتفاق هو مصدر التحكيم وركيزته - تعليق اللجوء الى التحكيم على شرط -
401 عدم تحققه - لا تمسك بشرط التحكيم
رقم 2- تحكيم وفقاً للائحة مركز التحكيم التابع لغرفة التجارة الدولية - اتفاق
403 التحكيم هو دستور التحكيم ومصدر سلطات المحكمين
رقم 3- تحكيم - ادخال - لا يجوز للمتدخلين التمسك بدفع بطلان الاعلان شكلاً
406 لحضورهما الجلسة المحددة للاعلان (التبليغ)

- الاجتهاد القضائي الكويتي
رقم 1- العقود الادارية تخضع لنظام قانوني خاص - مع تعليق الدكتور يوسف
409 عبد الله الانصاري (الكويت)
رقم 2- التحكيم - تعريفه - عمل قضائي - أساسه أن المحكم يستمد ولايته
من اتفاق الخصوم على تحكيمه - ويتحدد موضوعه في المشاركة -
وجوب ائتمال الحكم على صورة من الاتفاق على التحكيم - وهو
بيان لازم وجوهري يترتب على اغفاله البطلان - حكم التحكيم يجب
أن يكون دالاً بذاته على استكمال شروط صحته - يجوز طلب بطلان
حكم المحكمة اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر
425 في الحكم

الصفحة

- رقم 3- خضوع التحكيم لدى هيئة التحكيم القضائي لأحكام قانون المرافعات - شروطه - المقصود بأحكام قانون المرافعات - المحكم يرد لذات الأسباب التي يرد بها القاضي 432
- رقم 4- عقد اشغال عامة - نزاع - خروج عن اختصاص هيئة التحكيم 435
- رقم 5- تقرير خبير - لهيئة التحكيم القضائي سلطة تقديرية في الاخذ به ام لا 436
- الاجتهاد القضائي اللبناني
- رقم 1- تعليق القاضي مبيب معماري على القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت - الغرفة الأولى الصادر بتاريخ 2009/10/28 437
- رقم 2- الاتفاق القضائي اللبناني السوري يتقدم على اتفاقية نيويورك وصيغة التنفيذ مزدوجة - مع تعليق للتقريب سيرامي (لبنان) 452
- رقم 3- المحكم المسمى في البند التحكيمي مسمى لشخصه اذا تعذر عليه التحكيم ولم يتفق الطرفان على البديل لقضى التحكيم - مع تعليق للدكتور علي رحال (لبنان) 462
- رقم 4- طلب تمديد مهلة التحكيم - تقديمه قبل انقضاء المهلة الاصلية - تعليق هيئة التحرير 471
- رقم 5- اجراءات التحكيم - الاعتراض عليها اثناء المحاكمة التحكيمية - اجراءات جوهرية متعلقة بالنظام العام - عدم مخالفتها - رد طلب الابطال 481
- رقم 6- طلب ابطال - تقيد هيئة التحكيم بموضوع النزاع المحدد في اطار اللوائح المتبادلة - رد الطلب 485
- رقم 7- محكم مطلق - تفسير بنود العقد لتحديد مدى اختصاصه - لا تجاوز في حدود سلطته - لا خروج عن حدود المهمة 488
- رقم 8- بند تحكيمي بتعيين محكم يرضى الفريقين - قيام عقبة في سبيل تعيينه - تعيين من رئيس الغرفة الابتدائية 493
- رقم 9- تعيين المحكم الثالث من القاضي اذا لم يتفق عليه المحكمان 496

١٤
٧
١٢



الصفحة

- رقم 10- طلب تعيين محكم 499
رقم 11- مراعاة الوجاهية وحق الدفاع: صيغة تنفيذية 501
رقم 12- طلب رد محكم 503
رقم 13- الاتفاق على تعيين محكم بالواسطة- تعيينه دون قبول الاطراف- إبطال القرار التحكيمي لعدم صحة تعيين المحكم وليس بسبب الإبطال موضوعياً 504

- الاجتهاد القضائي الليبي

- رقم 1- وثيقة تأمين- شرط تحكيم- عدم قبول الدعوى القضائية 509
رقم 2- حكم قضائي- تصديق حكم تحكيم- نقض 512
رقم 3- شرط تحكيم- الدفع بوجوده- دفع موضوعي- مقبول حتى أمام محكمة الدرجة الثانية لأنه دفع عدم قبول وليس عدم اختصاص 514

- الاجتهاد القضائي المصري

- رقم 1- تحكيم عرفي- محرر مصحوب بشرط جزائي ضد من يخل بتنفيذ قرار المحكمين- لا يعد تحكيمياً- طعن ببطالان هكذا حكم غير مقبول- مع تعليق للدكتور احمد صادق القشيري (مصر) 517
رقم 2- الحيدة ليست حكراً على العمل القضائي- طبيعة مهمة المحكم ذات طابع موضوعي غير شخصي- وجود المحكم غير الصالح يعد استثناء- رفض الطعن ببطالان تشكيل هيئة التحكيم- اتفاق على حل النزاع بالقانون- هيئة التحكيم فصلت في موضوع النزاع بمقتضى قواعد العدالة والإنصاف- بطلان حكم التحكيم- مع تعليق للدكتور محمد عبد الوهاب (مصر) 522
رقم 3- بطلان حكم تحكيم- خلوه من صورة وثيقة التحكيم- لا- خلوه من عنوان المحكمين وجنسياتهم وصفاتهم- لا- اغفاله دفاع الشركة الجوهرية إيراداً أو رداً وعدم التسبب ومخالفة النظام العام- لا- تطبيق القانون المنفق عليه وفصله في مسائل يشملها اتفاق التحكيم- رد طلب الإبطال 534



الصفحة

- رقم 4- استقلالية المحكم - واجب الافصاح عن الظروف التي تثير الشكوك
حول حيده حتى الفصل في الدعوى التحكيمية - تخلف - صدور الحكم -
539 ابطال
- رقم 5- عقد مقاوله بشروط المرحلتين السابقتين بما في ذلك اشتراط اللجوء الى
التحكيم - وجود شرط التحكيم - تعيين محكم دون ارادة الطاعنة - عدم
542 توقيع المحامين - محاضر جلسات التحكيم - العلم بالإجراءات
رقم 6- اتفاق على تطبيق قواعد غرفة التجارة الدولية - عدم ارفاق حكم التحكيم
بصورة وثيقة الإتفاق على التحكيم - لا بطلان - خطأ المحكمين في
545 استخلاص وقائع النزاع ليس من أسباب البطلان
رقم 7- عدم بيان جنسية المحكمين - لا اتفاق على ذلك - لا بطلان - خطأ غير
549 اجرائي - لا بطلان
رقم 8- الزامية التحكيم سداً الى المادة 52 من القانون رقم 95 لسنة 2002 - عدم
دستورية هذه المادة - الغاء حكم التحكيم - المحكمة تثير المسألة من تلقاء
552 ذاتها لتعلقها بالنظام العام
رقم 9- حكم تحكيمي - وجوب ارفاقه بصورة من اتفاق التحكيم - عدم تحقق ذلك -
555 نقض الحكم الذي لم يقض بالبطلان
رقم 10- اتفاقية نيويورك تشريع نافذ في مصر وهي تعد من قوانين الدولة - طلب
تنفيذ حكم تحكيمي استناداً اليها - أمر التنفيذ يصدره رئيس محكمة استئناف
558 القاهرة
رقم 11- شرط التحكيم الذي ابرمه المحيل يحتج به في مواجهة المحال له وهو
564 يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع التعاقد الاصلى
رقم 12- حكم تحكيمي - عدم اشتماله على صورة اتفاق التحكيم - غاية ذلك - عدم
ذكر اسمي طرفي التحكيم - صدوره بعد الميعاد المتفق عليه - مخالفته
569 القانون الموضوعي او تفسيره او تطبيقه

572

583

598

601

608

611

611

615



- باب الاجتهاد الدولي

- الأحكام التحكيمية الصادرة عن مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي
- رقم 1- وثيقة التحكيم هي المرجع الأساسي في تحديد ولاية هيئة التحكيم -
لا يضمن العيب وفوات الربح ما لم يكن خطياً - فسخ العقد لا يقع إلا بحكم
وهو لا يكون كاشفاً للحق بل منشئاً له - سلب الحيازة دون المضي في
التحكيم مخالفة للعقد وإخلال جسيم به يوجب التعويض عن كافة
الأضرار - مع تعليق للدكتور هشام صادق (مصر) 619
- رقم 2- امتداد شرط التحكيم إلى شركة مساهمة في الشركة المحكم ضدها لوجود
وحدة في الإدارة الاقتصادية - طلب وقف التحكيم لوجود ادعاء تزوير
بصدد مستند مبرز أمام هيئة التحكيم - رفض الطلب لأن هيئة التحكيم
ليست بحاجة إليه - مع تعليق للدكتور فادي نسور (لبنان) 646
- أحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول
الأخرى في واشنطن (الإكسيد)
- رقم 1- (مملكة المغرب) أن مخالفة أحكام وشروط الصفقة بين رب العمل
والمقاول لا تشكل حكماً مخالفة لإتفاقية الاستثمار الثنائية - مع تعليق
للدكتور محيي الدين علم الدين (مصر) (كونسورسيوم RFCC ضد مملكة
المغرب) 661
- رقم 2- (جمهورية مصر العربية) يعادل التعويض عن تقويض فرصة نجاح
المشروع الفرق بين المداخل المحصلة من المشروع بتاريخ الغائه
والنفقات التي صرفها المستثمر في سبيلها من ماله الخاص - مع تعليق
للدكتور احمد ثناء (قطر) (ساوثرن باسفنيك بروبورتيز (الشرق الأوسط)
ليمتد - ساوثرن باسفنيك بروبورتيز ليمتد ضد جمهورية مصر العربية) ... 689
- تعليق مكمل للتعليق على حكم اكسيد وتعليقات على الاجتهاد المصري - بقلم
القاضي اسماعيل الزياتي (مصر) 727



الصفحة

- أحكام محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية

- رقم 1- (قطر) للمحكم سلطة استئنافية في تقييم الأضرار كما هو الحال بالنسبة
735 إلى القاضي - مع تعليق للدكتورة سميرة القليوبي (مصر)
- رقم 2- (شركة سورية ضد شركة إماراتية - دبي) عقد بيع - موضوع العقد غير
مطابق للمواصفات المتفق عليها - تحكيم - عدم مطابقة المبيع
للمواصفات - استلام المبيع وتسديد الثمن بالرغم من ذلك - المادة 415
من القانون المدني السوري - تنازل عن المطالبة بالضمان - بيع ثان -
عدم إمكان إسناد قواعد الضمان وادعاءات الشاري الثاني على عقد البيع
الوارد فيه شرط التحكيم - المواد 164 و 173 من القانون المدني
السوري - عدم إبراز طالب التحكيم (الشاري الأول) وكالة من الشاري
الثاني تخوله المطالبة بحقوق هذا الأخير - المحكمة التحكيمية غير
مختصة بالنظر في النزاع الناتج من البيع الثاني - رد طلب التحكيم - مع
749 تعليق للدكتور فوزي سامي (العراق)

- اجتهادات قضائية دولية في التحكيم

- 781 اجتهادات المحاكم الفرنسية
- 803 اجتهادات المحاكم السويسرية
- 824 اجتهادات المحاكم السويدية
- 829 اجتهادات المحكمة العليا في النمسا
- 835 اجتهادات المحاكم البلجيكية
- 836 اجتهادات المحاكم الأميركية
- 842 اجتهادات المحاكم الألمانية
- 845 اجتهادات المحاكم الهولندية
- 849 أحكام محكمة تحكيم الرياضة



١٧٠
١٩
٦
١٦٨
ك
ر
ك

مجلة التحكيم

العدد الأول - كانون الثاني (يناير) 2009



فهرست العدد الاول

الصفحة

- كلمة الناشر 9
- صار التحكيم العربي يتيماً 11

- الفقه:

- الحكم التحكيمي في نزاع الوزير الفرنسي السابق برنار تابی -
مداخلة البروفيسور توما كلاي امام البرلمان الفرنسي - ما هو نزاع برنار
تابي؟ 13
- مشروع قانون التحكيم الموحد لدول الخليج (بقلم القاضي د. احمد ثنا) 35
- موقف القضاء التجاري السعودي من أعمال شرط التحكيم (بقلم المحامي
السعودي الدكتور محمد الهوثان) 39
- المطالبات والمنازعات والتحكيم بموجب شروط عقد مقاولات (بقلم الدكتور
المهندس جمال الدين نصار) 43
- التحكيم في المنازعات المتعلقة بالمحروقات طبقاً لقانون المحروقات الجزائري
الجديد (بقلم الدكتور مصطفى تراري الثاني) 87



الصفحة

- الاجتهاد القضائي اللبناني:

- رقم 1- البند التحكيمي الوارد في احد عقود عملية اقتصادية واحدة يولي البينة التحكيمية بت جميع الدفوع التي تتناول هذه العقود. (مع تعليق للبروفسور فايز الحاج شاهين والبروفسور ميشال سمراي والمحامية كلودين حلو) 97
- رقم 2- البند التحكيمي يولي المحكم سلطة بت تفسير العقد او تنفيذه. - ادلاء 132
- رقم 3- المحكم بالصلح والعدل والائصال لا يستنتج. (مع تعليق للمحامية غادة ابراهيم) 139
- رقم 4- بند تحكيمي يسمى المحكمين باسمائهم. - تحي المحكمين ينهي التحكيم. (مع تعليق للدكتور علي رخل) 156
- رقم 5- تعيين المحكمة التحكيمية. - موافقة على البند التحكيمي. - عدول عن الادلاء بالغلط 166
- رقم 6- ابداء المحكم موقفاً مسبقاً... لا اثبات عليه.. رد طلب رد المحكم 173
- رقم 7- يمتنع على المصفي اجراء التحكيم في الأمور التي يتولى تصفيها 178
- رقم 8- اتعاب المحكمين خارجة عن اطار النزاع وعن رقابة المحكمة. - مهلة التحكيم تبدأ من تاريخ قبول آخر محكم لمهمته 183
- رقم 9- عدم قبول اسباب الابطال المثارة للمرة الاولى امام قضاء الابطال. - صحة او عدم صحة تعليل الحكم التحكيمي يخرج امر مراقبته عن اطار الطعن .. 191
- رقم 10- الجزاء لا يوقف التحكيم حكماً 195
- رقم 11- القرار التمهيدي قابل للطعن بالابطال اسوة بالقرار النهائي 200
- رقم 12- تنفيذ الحكم التحكيمي طوعاً وضوئاً له 213
- رقم 13- يكون التحكيم دولياً حين يترتب على العقد انتقال البضائع والخدمات والاموال عبر الحدود 217

- رقم 14- التغيب عن المحاكمة التحكيمية 223
- رقم 15- عدم سماع شاهد ليس خرقاً لحق الدفاع 231
- رقم 16- الحكم التحكيمي لا يقبل التمييز في التحكيم المطلق إلا إذا إبطائه محكمة الاستئناف 238
- رقم 17- تبليغ الشخص المقيم في بلد اجنبي يتم بواسطة الكتاب المضمون ورفض المرسل اليه الكتاب يعد تبليغاً 242
- رقم 18- عدم وجود بند تحكيمي وعدم صحته يتيحان الطعن بقرار تعيين محكم 260

- الاجتهادات العربية:

- الاجتهاد القضائي الاردني:

- رقم 1- دعوى بطلان حكم التحكيم ليست طعناً بالاستئناف. (مع تعليق للمحامي نظمي بكير) 267
- رقم 2- قرار تعيين المحكم لا يقبل المراجعة 273
- رقم 3- البحث فيما اذا كان القانون الاردني مطبقاً يجيز التعرض في دعوى الابطال للوقائع والبيانات 275
- رقم 4- الاتفاق التحكيمي ينزع اختصاص القضاء 285
- رقم 5- دعوى بطلان الحكم التحكيمي يفصل بها بعد البت بطلب رد المحكم 287
- رقم 6- ليس لدعوى بطلان الحكم التحكيمي شكل محدد لتقديمها 290
- رقم 7- الاستمرار في اجراءات التحكيم رغم المخالفة لشرط التحكيم في اتفاق التحكيم تنازل عن حق الاعتراض 292
- رقم 8- المحكم هو من يقرر وجود التحكيم من عدمه 294
- رقم 9- مباشرة اجراءات التحكيم وعدم ابداء اي اعتراض هو قبول بالتحكيم 296



الصفحة

- الاجتهاد القضائي الاماراتي:

- رقم 1- اذا مثل المدعى عليه امام القضاء في الجلسة الاولى ولم يدل بشرط التحكيم يفصل القضاء في النزاع. (مع تعليق للدكتور ابراهيم الملا) 299
- رقم 2- حكم تحكيمي صادر في الخارج عن محكم اجنبي. - اجراءات المصادقة عليه في المحكمة ليصبح سنداً تنفيذياً 304
- رقم 3- مصادقة محكمة غير ذات اختصاص على الحكم تقضي الى بطلان الحكم .. 305
- رقم 4- عند طلب اعطاء الحكم التحكيمي صيغة التنفيذ لا تعرض المحكمة للناحية الموضوعية في الحكم ولا مدى مطابقتها للقانون 307
- رقم 5- سلطة التسمية يجب ان تشاور الطرفين عند تسمية المحكم والاً يصبح القضاء مختصاً 309
- رقم 6- الحكم التحكيمي له حجية الامر المقضي التي تحول دون مراجعة القضاء بالنزاع الا اذا رفض القضاء المصادقة على الحكم التحكيمي 311
- رقم 7- رفض توقيع وثيقة التحكيم من الطاعة لا يؤثر ولا يقضي الى البطلان .. 312
- رقم 8- الحكم الذي يبت بوجود الشرط التحكيمي واثره يقبل الطعن على حدة .. 315
- خلاصة احكام صادرة عن محكمة التمييز في دبي 317

- الاجتهاد القضائي التونسي:

- من فقه القضاء التونسي في مجال التحكيم (بقلم القاضي احمد الورفلي) 325

- الاجتهاد القضائي الجزائري:

- رقم 1- تنفيذ الحكم التحكيمي بواسطة القضاء المستعجل خرق لقواعد الاختصاص. نقض. (مع تعليق للدكتور مصطفى تراري الثاني) 379

- الاجتهاد القضائي السوري:

- رقم 1- تسمية المحكم بالشرط التحكيمي تربط مصير التحكيم به 387



- رقم 2- مثول الطرفين بعد انقضاء مدة التحكيم دليل الموافقة على التمديد 389
رقم 3- اصدار حكم تحكيمي في مكتبة عامة مخالف لمبدأ السرية: إبطال 392
رقم 4- اذا طلب رد المحكم وجب وقف اجراءات المحاكمة لحين البت بطلب الرد 394

- الاجتهاد القضائي العماني:

- رقم 1- شرط التحكيم يرد في العقد مثل سائر الشروط وليست له اي استقلالية عن العقد. (مع تعليق للدكتور عبد الله السعيد) 395
رقم 2- اذا دفع المدعى عليه بالشرط التحكيمي قبل اي طلب او دفاع لا تقبل الدعوى والاختصاص للتحكيم 401
رقم 3- البيئة التحكيمية هي التي ثبت باختصاصها وللشرط التحكيمي استقلالته .. 403
رقم 4- القضاء يتحقق من سلامة الشرط التحكيمي فيقرر نزاع اختصاصه لتفسير الدعوى التحكيمية 405
رقم 5- التحكيم يلزم طرفيه ولا يمتد أثره للغير 407

- الاجتهاد التحكيمي القطري:

- رقم 1- اتفاق التحكيم يمنع المداكم القطرية من سماع الدعوى ما دام الشرط التحكيمي قائماً 409
رقم 2- يجوز اختيار محكم يحمل جنسية غير قطرية 416
رقم 3- يشترط لتنفيذ حكم التحكيم الاجنبي ان يكون قد حاز على قوة الامر المقضي وفقاً لقانون اوسولة التي صدر فيها 421
رقم 4- اختصاص المحكم يبقى منصوصاً بالعقد 426

- الاجتهاد القضائي الكويتي:

- رقم 1- العقد المخالف للنظام العام باطل ويبطل الحكم التحكيمي 431



الصفحة

- رقم 2 - لا مانع من تعيين المحكمة والد المطعون ضدها محكماً عنها 434
- رقم 3 - تعيين المحكم لا يقبل الطعن، سائر الأمور موضع النزاع المتعلقة بتعيين المحكم أو رفضه تقبل الطعن 438
- رقم 4 - لا اختصاص للتحكيم في العقود الادارية 443
- رقم 5 - يجوز ان تكون المرأة محكماً 447
- رقم 6 - اذا لم يحضر كل المحكمين المدولة كان الحكم التحكيمي باطلاً 453
- رقم 7 - المحكمة التحكيمية تلك سلطة الاخذ بتقرير الخبير متى اطمأنت اليه 456
- رقم 8 - العقد الاداري يتضمن شروطاً غير مألوفة في عقود القانون الخاص وهو ليس من اختصاص التحكيم بل للقضاء 461
- الاجتهاد القضائي المصري:
- رقم 1- ندب خبير لفحص أوراق الدعوى والعقد المبرم بين طرفي النزاع لمعرفة مدى تنفيذ بنوده وبيان الطرف المخل وما اصاب الطرف الآخر من اضرار. (مع تعليق للقاضي الدكتور برهان امر الله) 465
- رقم 2- اذا فصلت هيئة التحكيم في مسألة لا يشملها اتفاق التحكيم بطل الحكم التحكيمي جزئياً 473
- رقم 3- اتفاقية نيويورك قانون من قوانين الدولة واجبة التطبيق ولو تعارضت مع قوانين التحكيم الوطنية 482
- رقم 4- عملاً باتفاقية نيويورك تعتبر المحاكم المصرية غير مختصة بدعوى بطلان احكام المحكمين الاجنبية وتقتضي بذلك المحكمة المصرية من تلقاء نفسها 488
- رقم 5- قبول دليل سبق ان قدم اثناء المرافعة ثم اعتماده بعد انتهاء الاجل ورفض الرد عليه.. مس بحق الدفاع 495

١٩
١٦٨



الصفحة

- رقم 6- عدم ارفاق وثيقة التحكيم بالحكم عند صدوره تبطله، حتى لو ارفقت به
504 في ما بعد عند ايداعه قلم المحكمة
- رقم 7- لا يشترط قانون التحكيم تمثيل الاشخاص بمحاميين- خطأ المحكمين لا
509 يبطل حكمهم
- رقم 8- موقف المشرع المصري يواكب ارادة أطراف التحكيم مؤذاه اتفاقهم على
516 اخراج نزاعاتهم من دائرة الاختصاص القضائي لأية دولة
- رقم 9- اذا لم يتفق الطرفان على عدم التسبب وخلا الحكم من التسبب فيمو
524 باطل
- رقم 10- لا تقبل التحكيم دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية
العقارية، الا اذا اُشهرت صحيفتها، وبالتالي فالنزاع لا يقبل التحكيم
528 والحكم التحكيمي باطل
- رقم 11- الحكم التحكيمي بدون مداولة باطل
533
- رقم 12- ان حجية الامر المقضي لأحكام المحكمين، شأنها شأن احكام القضاء لها
542 حجية بمجرد صدورها، وتبقى طالما بقي الحكم قائماً

- الاجتهاد القضائي المغربي:

- رقم 1- تبني المحكم الفصيل لرأي محكم آخر من صميم مهمته ولا يؤثر في
551 حياده
- رقم 2- اللجوء الى القضاء يعتبر تقاضاً عن التحكيم
553

- الاجتهاد القضائي اليمني:

- رقم 1- الطعن ببعض اجزاء الحكم التحكيمي مقبول اذا امكن فصله عن الاجزاء
555 الاخرى دون ان يتأثر الحكم بمجمله
- رقم 2- المحكمة القضائية لا تنظر بأساس النزاع
561
- رقم 3- لا يقبل طلب تدخل في خصومة تحكيمية
565



الصفحة

- رقم 4- لا تقبل اسباب جديدة تثار لأول مرة امام المحكمة العليا لم تثار امام
التحكيم 568
- رقم 5- تنتهي ولاية هيئة التحكيم بإصدار الحكم التحكيمي وهي ليست صالحة
للتنفيذ. - التنفيذ للقضاء 571
- رقم 6- لو صح صدور حكم التحكيم بتاريخ تكليف المحكم فذلك ليس من اسباب
البطلان 574
- رقم 7- محكمة الاستئناف النازرة ببطلان الحكم التحكيمي ليست محكمة
موضوع. - سلطتها محصورة بأسباب البطلان 577
- رقم 8- تمديد مهلة التحكيم بمتابعة المحاكمة 580
- رقم 9 - المحكمة تنتظر بأسباب الابطال التي حددها المشرع دون سواها 583

- الاجتهاد القضائي الاوروبي

- اسبانيا 587
- فرنسا 607
- سويسرا 671

- اخبار التحكيم

677

- الفوانين

- مشروع القانون الموحد للتحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي 701



مجلة التحكيم

العدد الثاني - نيسان (أبريل) 2009

يمكنكم الاطلاع على هذا العدد وكل الأعداد الفصلية لمجلة التحكيم عبر موقعها الإلكتروني :
www.journalofarbitration.com.lb



فهرست العدد الثاني

الصفحة

13 كلمة الناشر

- الفقه

- 17 التحكيم في مواجهة نزاع الثقافات (البروفسور ابراهيم فضل الله)
- 39 لغات التحكيم وأثارها (دكتور ناصر الزيد)
- 43 قانون التحكيم الجزائري الجديد (الدكتور عبد الحميد الاحدب)
- 147 قانون تحكيم "مركز دبي المالي العالمي" الجديد (المحامية كنودين الحلو)

- الاجتهادات القضائية العربية

- الاجتهاد القضائي الاردني

رقم 1- محكم خرج عن حدود الصمة. - ابطال القرار التحكيمي. - اكساء الحكم

183 التحكيمي صيغة التنفيذ تكون بعد تصديقه

مجلة التحكيم 2009 - العدد الثاني

١٨٣١

الصفحة

- 185 رقم 2- المراقب على ضمان التنفيذ ليس محكماً
 رقم 3- عقد نقل بحري. - شرط تحكيم. - قانون التحكيم لسنة 2001 يطبق على
 187 اتفاق التحكيم داخل المملكة
 رقم 4- قرار برد الدعوى لوجود شرط تحكيم. - قابل للطعن به استئنافاً. - الاتفاق
 193 على التحكيم داخل المملكة وخارجها جائز
 رقم 5- اتفاق تحكيم. - اثاره الدفع به قبل الدخول في أساس الدعوى. - رد
 197 الدعوى
 الدعوى

- الاجتهاد القضائي الاماراتي

- تحكيم. - حكم "الطعن في الحكم: الأحكام الجائز وغير الجائز الطعن فيهما". (مع
 201 تعليق للدكتور إبراهيم الملا)
 الاجتهاد القضائي التونسي

- رقم 1- هل يجوز لمحكمة الإبطال استجواب الملف التحكيمي ؟ (مع تعليق للقاضي
 207 احمد الورفلي)
 رقم 2- تحكيم دولي. - طعن بإبطال شرط التحكيم. - تعيين المحكمين يخضع لنظام
 غير موجود. - شرط التحكيم يبقى قائماً بين الطرفين. - الرجوع الى
 أحكام مجلة التحكيم. - تطبيق قواعد خلافاً لارادة الطرفين. - إبطال القرار
 226 التحكيمي والغاء مفعوله بين الطرفين
 رقم 3- طعن بالإبطال. - حالات منصوص عليها على سبيل الحصر. - عون
 عمومي. - اشتراط الترخيص المسمى ليس له تأثير على صحة أو بطلان
 230 القرار التحكيمي. - محاولة الخوض من جديد في الوقائع مرفوضة
 رقم 4- يبدأ أجل التحكيم من تاريخ قبول هيئة التحكيم أو آخر المحكمين لمهمته. -
 القبول الفعلي وليس الشكلي. - مراقبة مدى احترام المحكم لمهمته لا تؤدي
 الى مراجعة الحكم التحكيمي. - قرار رفض طلب الإبطال ليس له صيغة
 233 محددة. - يقوم مقام الامر بالتنفيذ
 القرار



الصفحة

رقم 5- معاهد أصلي أو من يعينه. - شرط تحكيم. - انتقاله بموجب إحالة ديسن. -
توفر للصفة 238

رقم 6- ان التصييص صلب اتفاقية التحكيم على ان المحكمين معفون من
احترام أشكال وأجال مجلة المرافعات المدنية والتجارية لا يجعل منهم
هيئة تحكيمية مصالحة على معنى أحكام الفصل 14 من مجلة التحكيم بل
يحول لهم تحديد الاجراءات الواجب اتباعها اثناء سير النزاع التحكيمي
وذلك تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 13 من مجلة التحكيم. - طلب
تعيين خبير. - انتهاء مدة الضمان. - رفض. - عدم خرق حق الدفاع. -
تقديم وثائق قبل جلسة المرافعة. - السماح بأخذ صور عنها وتقديم تعليق
عليها في أجل اسبوع. - عدم خرق حق الدفاع ومبدأ المواجهة 242

- الاجتهاد القضائي السوري

رقم 1- نزاع. - شرط تحكيم. - ولاية النظر في النزاع. - نظام عام. (مع تعليق
للمحامي احمد حداد) 247

رقم 2- رد دعوى اكساء الحكم التحكيمي صيغة التنفيذ شكلاً. - اقامة دعوى
جديدة. - تعيين محكم من القاضي. - اعتزال. - قبول القاضي مهمة
التحكيم 254

رقم 3- حكم تحكيمي. - طلب اكسائه صيغة التنفيذ. - التدخل غير مقبول. - اتفاق
على المحكم. - لا تأثير. - تدبير تحفظي. - لا صلاحية للمحكمين. - ادلاء
بوجود قرابة بين المدعي والمحكم 258

رقم 4- حكم تحكيمي. - صدوره باسم الشعب العربي السوري. - شرط جوهرى .. 261

رقم 5- اكساء الحكم التحكيمي الصيغة التنفيذية. - المحكمة تنفق استكمال شروط
الحكم الشكلية. - النفوع الموضوعية تخرج عن نطاق البحث 264

رقم 6- طلب اكساء الحكم التحكيمي صيغة التنفيذ. - مخالفة المحكم الصريحة لإحدى
مواد العقد موضوع التحكيم. - العقد شريعة المتعاقدين. - رد الطلب 266

الصفحة

- رقم 7- إعفاء المحكمين من التقيد بالأصول والقانون يستمر في حال تمديد مدة
التحكيم ولا يمنع التمديد من استمرار هذا التفويض 268
- رقم 8- لا يجوز للمحكمة أن تثير شرط التحكيم من تلقاء نفسها 270

- الاجتهاد القضائي العماني

- رقم 1- الدفع بوجود شرط تحكيم في العقد الإداري - رفض الدفع 271
- رقم 2- عقد إداري - محكمة القضاء الإداري - الدفع بوجود شرط تحكيم - الغاء
الحكم الذي قضى برفض الدفع - عدم قبول الدعوى - محكمة القضاء
الإداري تبقى مختصة للفصل بجميع المسائل الفرعية المتعلقة بالتحكيم ... 274
- رقم 3- محكمة القضاء الإداري - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط تحكيم -
المحكمة تجتهد في تطبيق قانون التحكيم - عدم قبول الدعوى لوجود شرط
التحكيم 278
- رقم 4- محكمة القضاء الإداري تختص دون غيرها بنظر العقود الإدارية - يند
للجوء إلى التحكيم - تطبيق نصوص التحكيم على منازعات العقود
الإدارية - الدفع بوجود شرط التحكيم - رد الدعوى (مع تعليق للدكتور
عبد الله السعيد) 282

- الاجتهاد القضائي القطري

- رقم 1- انعدام الصفة للتوقيع - التوقيع بصفة نائب رئيس الشركة - عدة شركات
يوقع عنها ممثل المحكم ضدها - اعتبارها شركة واحدة 291
- رقم 2- عقد مقاول - تحكيم - حواش استثنائية - إرهاب للمدين - رد الالتزام
المرهق إلى الحد المعقول 292

- الاجتهاد القضائي الكويتي

- رقم 1- اتفاق على شرط التحكيم - مناطق حرة - اختصاص هيئة التحكيم
بالمناطق الحرة - عدم اختصاص التحكيم القضائي 299



١٤
٦
١٦٩
الصفحة

- رقم 2- المحاكم لا تختص بنظر المنازعات التي اتفق على التحكيم بشأنها.-
الاتفاق على خضوع اجراءات التحكيم لقواعد وأحكام مركز التحكيم
التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي.- طلب رد محكم.- تطبيق قواعد
المركز.- اغفال الرد على دفاع غير مؤثر في النتيجة لا يعد قصوراً في
التسبيب 303
- رقم 3- التحكيم عمل قضائي ذو طبيعة خاصة.- عدم امتداد اتفاق التحكيم الى عقد
آخر 310
- رقم 4- منازعة في عقد اداري.- لا اختصاص لهيئة التحكيم القضائي 312
- رقم 5- عقد ابرم قبل نفاذ قانون التحكيم القضائي.- تحكيم.- هيئة التحكيم
القضائي.- لا اختصاص.- نظام عام 314
- رقم 6- الاتفاق على تحكيم عادي.- عدم اختصاص هيئة التحكيم القضائي 316
- رقم 7- طلب تحكيم.- قرار اداري.- اختصاص.- هيئة التحكيم تتصدي له من
نلقاء نفسها.- التحكيم غير جائز في المسائل التي لا يجوز الصلح فيها.-
عدم اختصاص هيئة التحكيم ولائها بالفصل في النزاع.- قواعد
الاختصاص بهذا الشأن من النظام العام 318

الاجتهاد القضائي اللبناني

- رقم 1- طعن قبل اعطاء الصيغة التنفيذية.- الحكم معجل التنفيذ.- اعطاء الصيغة
التنفيذية.- قرار غير معجل التنفيذ.- وقف التنفيذ حكماً.- رد الطعن.-
منح الصيغة التنفيذية. (مع تعليق: 1) للقاضي الياس ناصيف- 2) للدكتور
وائل طيارة) 327
- رقم 2- تعيين محكم مطلق من قبل المحكمة.- البند التحكيمي لا يتضمن آلية تعيين
المحكم.- ابطال قرار التعيين 345
- رقم 3- طلب ابطال قرار تحكيمي ونشر الدعوى بعد الابطال ليت النزاع يخضع
لرسم النسبي 348

الصفحة

- رقم 4- قرار تعيين محكم. - طلب وقف تنفيذ امام محكمة الاستئناف. - رد
- 351 الطلب. - الطعن بالقرار الاستئنافي امام محكمة التمييز. - رد التمييز
- 353 رقم 5 - تحكيم مطلق. - القرار الاستئنافي يرد طلب ابطاله لا يقبل التمييز
- رقم 6- قرار تحكيمى غير نهائى. - الطعن به استئنافا او بطريق البطلان غير
- جائز اذا لم يكن معجل التنفيذ - تجاوز حد السلطة. - اثره لأول مرة
- 355 تمييزاً مردودة
- رقم 7- نشر النزاع. - طلب ابطال. - النظر فيه على حدة مقبول اذا تناول البند
- التحكيمى او العقد التحكيمى. - بند تحكيمى. - توقيع بوجوب تفويضاً
- خاصاً. - يجوز حصوله لاحقاً بتأيد صريح او ضمنى. - طلب التحكيم
- جائز من بعض موقعي البند التحكيمى. - التدخل والادخال امام محكمة
- 358 الاستئناف طعن بالقرار التحكيمى
- رقم 8- طلب فسخ القرار التحكيمى. - المادة 804 فقرة 2 أ.م.م. فرضت التنفيذ
- 368 بوصف معين عند الطعن بالقرار التحكيمى
- رقم 9- عدم ذكر مكان صدور القرار التحكيمى. - الطعن ضد هذا القرار يوجه
- أمام محكمة الاستئناف التي صدر في نطاقها قرار الصيغة التنفيذية وهو
- 370 المكان الذي صرح المحكم صدوره فيه
- رقم 10- تحكيم مطلق. - تطبيق قاعدة قانونية لا يجعله تحكيمياً بالقانون. - القرار
- الصادر استئنافاً طعن بالقرار التحكيمى لا يقبل التمييز اذا لم تبطل محكمة
- 372 الاستئناف هذا القرار
- الاجتهاد القضائي المصري
- رقم 1- الحكم التحكيمى الذي لا يرفق به عقد التحكيم باطل. (مع تعليق للدكتور
- 375 فتحي والى)
- رقم 2- خلو الحكم التحكيمى من بياناته الالزامية: عنوان الطرفين وشارة الى
- 385 الاتفاق التحكيمى

- رقم 3- الحكم التحكيمي المخالف للنظام العام باطل والمحكمة تقضي بذلك من تلقاء نفسها 394
- رقم 4- صدور حكم التحكيم دون وجود اتفاق تحكيم بالشكل الواجب قانوناً يقضي الى البطلان 399
- رقم 5- بطلان الحكم لبطلان مشاركة التحكيم 404
- رقم 6- ثلاثين يوماً بعد تبليغ المحكوم يسقط حقه بطلب الطعن: في حال وجود ثلاثة مدعى عليهم الذين اعلنوا تسير المهلة بحقهم وحدهم 411
- رقم 7- يشترط في اتفاق التحكيم ان يكون سببه مشروعاً والا كان باطلاً 418
- رقم 8- طلب رد المحكم المقدم بعد المهلة يسقط 427
- رقم 9- الغش يفسد الاعلان ويعدم أثره 434
- رقم 10- بطلان التفويض المعطى للمدعى عليها بطلان نسبي - المدعى عليها وحدها صاحبة المصلحة في التمسك به 442
- رقم 11- تقديم استئناف ضد الحكم التحكيمي مردود لأن قضاء الابطال هو غير قضاء الاستئناف 450
- رقم 12- اذا قضى الحكم التحكيمي في مسألة لم يشملها اتفاق التحكيم يكون الحكم باطلاً 456
- رقم 13- الحكم التحكيمي يقبل الطعن ولا يقبل الاستئناف الا اذا اتفق الطرفان على ذلك 462
- رقم 14- عدم تسبب الحكم التحكيمي ببطله الا اذا اتفق الطرفان على غير ذلك .. 468
- رقم 15- ليس مطلوباً في احكام المحكمين ان تصدر باسم الشعب كاحكام المحاكم النظامية 473
- رقم 16- اذا اشترطت جنسية المحكم وجبت، والآلحرية 487
- رقم 17- اذا لم يكن شرط التحكيم واضحاً ولم يبين طريقة تعيين المحكمين، كان لاغياً 493
- رقم 18- الحكم بالدولار الاميركي ليس مخالفاً للنظام العام 498



الصل

- الاجتهاد القضائي المغربي

- رقم 1- ايداع الحكم التحكيمي الاجنبي امام كتابة محكمة مكان التنفيذ ليس لازماً لأن الايداع يخص فقط الحكم التحكيمي الداخلي. - طريقة رفع طلب الاعتراف بالحكم التحكيمي الاجنبي وتنفيذه منظمة بمقتضيات اتفاقية نيويورك (1958) ويتعين احترامها تحت طائلة عدم القبول 507
- رقم 2- الاتفاق على التحكيم يقضي بأن تكون الجهة المختصة هي قضاء التحكيم وليس القضاء الرسمي 513
- رقم 3- لجوء طرفي العقد الى القضاء الرسمي مباشرة لا يشكل اتفاقاً ضمناً على العدول عن اتفاق التحكيم، لأن الإتفاقات لا يجوز تعديلها او الغاؤها الا باتفاق صريح 515
- رقم 4- الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم دفع يجب ان يشار قبل الجواب في الموضوع 517
- رقم 5- التحكيم شريعة المتعاقدين. - شرط التحكيم ورد في مطبوعة لا تحصل توقيع. - عقد فتح الحساب الجاري الموقع اولى المحاكم سلطة فصل النزاع بين البنك وزبائنه. - لا تحكيم. - صلاحية المحاكم. - نقض 518

- الاجتهاد القضائي الليبي

- رقم 1- الدفع بعدم جواز الطعن بأحكام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة عن المحاكم الاستئنافية في دعاوى بطلان أحكام المحكمين مرفوض. - وقائع جديدة لم تطرح على المحكمين ولم ترد في دعوى البطلان وليست ضمن اي سبب من أسباب دعوى البطلان المحددة حصراً في المادة 53 من قانون التحكيم. - رفض الطعن 521
- رقم 2- موافقة أحكام المحكمين لأحكام قانون التحكيم. - المحكم الذي يبني حكمه على وثيقة التحكيم لا يكون تجاوز مهمته. - لتنفيذ حكم التحكيم يجب ان يكون أصبح نهائياً. - الطعن بأحكام التحكيم يكون في الحالات المنصوص عليها في المادة 53 من قانون التحكيم 541

١٩
١٦٩
الصفحة



ح

رقم 3- الجوانب الموضوعية في النزاع ليست من سلطة الشعبة التجارية بمجلس

544 دعوى البطلان

رقم 4- لا يجوز العودة الى طرح ادعاء سبق الفصل فيه بحكم التحكيم والذي

547 اصبح حكماً نهائياً وباتاً برفض دعوى البطلان بشأنه

= الاجتهاد الدولي

امقام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول
الاهري في واشنطن (الاكسيد)

رقم 1- ان إبرام اتفاقية تسوية من أجل تخفيض المبلغ المحكوم به في

حكم تحكيمي ومن خلال اللجوء الى الإكراه المادي والمعنوي يعتبر
خرقاً لمعاهدة الاستثمار الثنائية التي تفرض معاملة عادلة
ومنصفة لمستثمري الدولة المتعاقدة- لا تتمتع اتفاقية التسوية بأي
مفعول على الصعيد الدولي. (مع تعليق للدكتور محمد عبد الرؤوف-
مصر)

551

رقم 2- ان الاتفاق على التحكيم يستوجب النقاء اردنيتين معبر عنها في اتفاق خطي

او شفهي على ان تصرف نية الاطراف في الحالة الاخيرة على ارساء
علاقات قانونية بينهم. (مع تعليق للدكتور مصطفى شراري الشالي-
الجزائر)

585

رقم 3- لا تتجاوز هيئة تحكيم ICSID صلاحياتها عندما تنظر

في تمتع الطرف بجنسية الدولة المتعاقدة وتعلن عدم اختصاصها
لإنتهاء هذه الجنسية. (مع تعليق للدكتورة حفيظة الحداد-
مصر)

606



- احكام محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية

- رقم 1- عقد ترخيص مبرم بين شركة فرنسية مدعية وشركة إيطالية مدعى عليها - قبول الأطراف بأن يرفع التحكيم الإتحادي السويسري حول القانون الدولي الخاص - حرية المحكم الدولي في اختيار القانون المناسب لحل النزاع - اعتماد قاعدة اختيار مكان الارتكاز للعقد (Centre de gravité du contrat)، وهو قانون محل إقامة الفريق المزم بتفويض وقانون مكان تنفيذ الموجبات الأساسية في العقد - تطبيق القانون الإيطالي على النزاع - (مع تعليق للقاضي مروان كركبي - لبنان) 15
- رقم 2- عقد توريد معدات وخدمات من صانع في دولة من دول أوروبا الشرقية الى دولة من دول آسيا الجنوبية. - لا اتفاق على طريقة تحديد القانون الذي يحكم العقد. - تمنح قواعد غرفة التجارة الدولية وقانون المرافعات الفرنسي (قانون مكان التحكيم) المحكمين تقديرًا واسعًا في تحديد القانون الواجب التطبيق. - عقد بيع أجهزة هو الجوهر وتوريد الخدمات ثانوي بالنسبة لبيع المعدات. - يفترض أن العقد له أوثق الصلات مع البلد حيث يقع مركز الإدارة الرئيسي للشخص الاعتباري الذي قام بتنفيذ الالتزام المتميز في العقد عند إبرام العقد. (مع تعليق للدكتور محمود سمير الشرفاوي - مصر) 688
- رقم 3- عقد بين مدع فرنسي ومدعى عليه تركي. - خلاف الأطراف حول القانون الذي يحكم العقد. - تحدد هيئة التحكيم القانون الواجب التطبيق على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي الخاص التي يتم تطبيقها في فرنسا وتركيا إضافة إلى معظم البلدان الأخرى. - المعايير. - الربط الأوثق صلة. - قانون مكان التنفيذ. - قانون مقر عمل الطرف الذي يقوم بالالتزام المتميز للعقد هو الذي يحكم العقد. (مع تعليق للدكتور أكرم الخولي - مصر) 706

رأى ١٤ - عقد توزيع حصري بين مصنع ألماني وموزع لبناني. - خلو العقد من أي شرط صريح يتعلق باختيار القانون الواجب التطبيق على العقد. - إن اختيار مقر التحكيم وحده لا يمكن اعتباره بمثابة اختيار للقانون الواجب التطبيق. - تحدد هيئة التحكيمية القانون الواجب التطبيق وفقاً لقواعد تنازع القوانين التي يتبع لها الطرفان. - قاعدة مقر التحكيم. - قانون مقر الموزع. - تنفيذ الالتزام المميز للعقد. - تطبيق. (مع تعليق للدكتور هادي سليم - لبنان)

714

محكمة الاستثمار العربية

حكم محكمة الاستثمار العربية: من واجبات المستثمر العربي احترام القوانين النافذة في الدولة المضيفة التي لها الحق في تنبئه قضائياً عند مخالفة قوانينها. (مع تعليق للدكتور وليد بن حميدة - تونس)

727

اجتهادات قضائية دولية حول التحكيم

755	اجتهادات فرنسية
803	اجتهادات سويسرية
823	اجتهادات ألمانية
856	اجتهادات السويد
861	اجتهاد الفروج
863	اجتهاد البرازيل
864	اجتهادات كندية
865	اجتهاد الاكوادور
867	اجتهادات الولايات المتحدة الاميركية



الصل

68

الاجتهاد القضائي الاسباني

منحت المحكمة الاسبانية الصيغة التنفيذية لقرار تحكيمي مطعون فيه امام المحاكم الفرنسية. (مع تعليق للبروفيسور برناردو كرىمانس)

75

- الاجتهاد القضائي السويدي

رقم 1- يجب تقدير الظروف المؤثرة في حيادية المحكم بصورة موضوعية دون التركيز على مخاطر تأثر المحكم بالعلاقة (الوكيل - الموكل) القائمة بين احد الأطراف في التحكيم ومكتب المحاماة الذي يعمل فيه المحكم. - عندما تكون العلاقة القائمة بين مكتب المحاماة وموكله ذات اهمية، على الأقل تجارية، فإن رابطة المصلحة والولاء بين محامي المكتب والموكل هو ظرف يستدعي التساؤل حول حيادية المحكم العامل في هذا المكتب عندما يكون الموكل طرفاً في التحكيم

899

رقم 2- معرفة ما اذا كان مبدأ علم المحكمة بالقانون Jura novit curia يطبق على نزاعات التحكيم المشتملة على طرف او عدة اطراف اجانب، وذلك عند انعقاد المحكمة التحكيمية في السويد. - ان علاقة المحكم السابقة بأحد الاطراف ليست كافية لاعفاء المحكم من مهمته

906

917

- اخبار التحكيم

- باب القوانين

947

..... قانون الجزائر التحكيمي

958

..... قانون تحكيم مركز دبي المالي العالمي



مجلة التحكيم

العدد الثالث - تموز (يوليو) 2009



فهرست العدد الثالث

- الصفحة

13 كلمة الناشر

- باب الفقه

21 إعادة النظر في قواعد تحكيم اليونسترال في ضوء تجربة ثلاثين عاماً - د. عبد الحميد الأحذب

109 قانون التحكيم المغربي الجديد - قراءة للقانون رقم 05-08 المنظم للتحكيم والوساطة الاتفاقية المغربي الجديد - القاضي عبد الرحمان المصباحي

129 مقارنة بين قانون التحكيم السوري الجديد وقانون التحكيم المصري - د. محمود سمير الشرفقاري

183 أعضاء على قانون التحكيم السوري - المحامي احمد حداد

199 جولة مع قانون التحكيم التجاري السوري الجديد - المحامي ليريس قشيشو

203 مدى التزام المحكم بمراعاة النظام العام في منازعات التجارة الدولية - د. حسام الشهبوني

221 دراسة عن غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية - خطوة باتجاه التحكيم القضائي - المحامي محمد امين الداعوق

- باب الاجتهادات العربية

- الشرع الاسلامي

رقم 1- أعمال مصرفية بحسب الشريعة الإسلامية 231

رقم 2- في النظام الانكليو ساكسوني يمكن اخضاع الاتفاق لقانون ليس هو قانون الدولة، بل يمكن ان يكون اي نظام قانوني محدد بشكل كاف، وبما ان الاطراف قد ازلوا الشريعة الإسلامية قانوناً يحكم اتفاقاتهم، فيكون هو

الغالب المطبق على العقد 249

- الاجتهاد القضائي الأردني

رقم 1- الطعن بأعقاب المحكمين يكون بعد صدور الأحكام المنهية للخصومة- مع

تعليق للمستشار محمد النبري 261

رقم 2- اتفاق تحكيم- اعفاء هيئة التحكيم من التقيد بما هو مقرر للخصوم في قانون

اصول المحاكمات المدنية وقانون الاثبات- عدم الطعن بأن المحكمين قضاوا

بالعلم الشخصي- عدم التعليل لا يندرج تحت أسباب البطلان- عدم ايراد

المسائل التي تشملها اتفاقية التحكيم- دعوى البطلان ليست طريقاً من طرق

الطعن العادية ودور المحكمة محصور ببطلان قرار المحكمين- رد الطعن .. 276

رقم 3- هيئة التحكيم حكمت بالتعويض عن الكسب الفائت والارباح رغم عدم المطالبة

بهذه الأرباح- مسؤولية عقوبة ترتب فقط للقائدة- مخالفة القانون- ابطال .. 281

رقم 4- عدم الطعن بصحة الخصومة امام هيئة التحكيم- الطعن في تعيين

المحكمين يكون امام المحكمة التي نظرت في طلب تعيين المحكم- عدم

تحديد موطن مخالفة هيئة التحكيم للقانون- الخطأ في التقدير لا يؤدي الى

بطلان التحكيم- وزن البيئة متروك لصلاحية المحكم وتقديره- استيفاء

طلب قرار التحكيم للشروط المنصوص عليها في المادة 41/ج من قانون

التحكيم- رد طلب البطلان- الحكم بفائدة غير مشمولة بصلاحية مطالبة

الوكيل بها- ابطال حكم التحكيم لهذه الجهة 283

- رقم 5- المادة 49 من قانون التحكيم رقم 2001/31 تنص على أسباب قبول دعوى بطلان التحكيم. - عدم توفر أي من هذه الأسباب. - رد طلب ابطال قرار التحكيم 287
- رقم 6- تحدد اطراف. - اتفاقهم او اتفاق بعضهم على حل النزاع بالتحكيم. - جائزة. - عدم تبليغ القرار التحكيمي لا يؤثر في طلب تصديقه. - تحكيم وفق قواعد العدل والانصاف. - عدم استعمال القرار التحكيمي ما يخالف النظام العام. - استلام القرار التحكيمي. - فوات موعد رفع دعوى البطلان. - الحكم بتنفيذ القرار التحكيمي 290
- رقم 7- الدفع بوجود اتفاق تحكيم قبل الدخول في أساس النزاع. - رد الدعوى القضائية. - امتداد شرط التحكيم 293
- الاجتهاد القضائي الاماراتي
- رقم 1- دعوى بطلان حكم المحكم. - نطاقها. - الخطأ في الاجراءات دون الخطأ في التقدير. - العيوب التي يجوز لمدعي البطلان التمسك بها. - ورودها في المادة 216 اجراءات مدنية على سبيل الحصر والقبول عليها غير جائزة. - مؤدى ذلك. - عدم قبول أي منازعة تكون غير متعلقة بالحالات المحددة أو تكون متعلقة بتقدير المحكم للنزاع أو عدم صحة أو كفاية أسباب حكمه 297
- رقم 2- اتفاق تحكيم - تجاوز الموكل حدود الوكالة. - بطلان الاتفاق نسبياً لمصلحة الموكل دون خصمه. - حكم التحكيم لا يعيه القصور في أسبابه القانونية 303
- رقم 3- وجوب اصدار المحكم حكمه في خلال المدة المتفق عليها محسوبة من تاريخ الاتفاق. - عدم الاتفاق على تحديدها. - اصدار الحكم في ستة أشهر من تاريخ الجلسة الأولى 307
- رقم 4- التحكيم عن طريق المحكمة والتحكيم الخاص. - ماهية واجراءات كل منهما. - الحكم بما ليس مطروحاً على المحكم. - نقض جزئي 310

- رقم 5- مجرد توقيع المحكم على الورقة التي تحوي فقط المنطوق غير كاف
312 لصحة الحكم
- رقم 6- شرط التحكيم - تعديل شرط تعيين المحكمين لا يفترض افتراضاً - موافقة
314 وإرادة المتعاقدين معاً
- الاجتهاد القضائي البحريني
317 رقم 1- التحكيم ينتهي بانتهاء أجله
- رقم 2- اتفاق التحكيم حصر اختصاص التحكيم بالمبالغ الواجب دفعها فتكون
319 المسؤولية وأسسها من اختصاص القضاء
- رقم 3- ليس للطرفين ان يعرضا على التحكيم من منازعات غير تلك التي نص
322 عليها العقد التحكيمي
- رقم 4- الحكم بصحة الشرط التحكيمي قابل للاستئناف
325
- الاجتهاد القضائي التونسي
رقم 1- اضاء على الاجتهاد التحكيمي التونسي - دور النظام العام في التحكيم -
327 القاضي أحمد الورفلي
- رقم 2- التناقض في سبب الحكم التحكيمي يجعله غير مسبب
333
- رقم 3- الحكم التحكيمي الداخلي قابل للإبطال ولو اشترط الأطراف خلاف ذلك ...
336
- رقم 4- عدم حصول المحكم الموظف على ترخيص اداري لا يؤثر على الحكم
349 التحكيمي
- رقم 5- ابرام صلح بين طرفي النزاع في الحكم التحكيمي لا يحول دون اكسائه
353 صيغة التنفيذ بعد الصلح
- رقم 6- احترام الاجراءات الاساسية للمحاكمة يقضي بوضع جميع التقارير
والمؤيدات على ذمة اطراف النزاع وتمكين كل طرف من الاطلاع والرد
عليها - بقيامها بذلك تكون الهيئة التحكيمية قد احترمت الاجراءات
359 الأساسية للمحاكمة



- ١٩
٥
١٦
الصفحة
- 364 رقم 7- اتفاق الطرفين بحدد مهلة التحكيم والأفالقانون التحكيمي المطبق
- 368 رقم 8- القرار الوقتي غير قابل للطعن

الاجتهاد القضائي الجزائري

- رقم 1 - تحكيم الوالي في حالة نشوب خلاف بين المؤسسة والخواص قبل اللجوء الى القضاء. - مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، منشآت عمومية إستراتيجية - مفهوم التحكيم - مع تعليق للدكتور مصطفى تراري
- 371 الثاني

الاجتهاد القضائي السعودي

- 377 حول قضية جداول العالمية السعودية وإعمار الإماراتية

الاجتهاد القضائي السوداني

- رقم 1- طلب اعلان بطلان حكم هيئة التحكيم. - رد الطلب لعدم استيفائه متطلبات نص المادة 41 من قانون التحكيم لعام 2005. - محكمة الاستئناف الغت قرار المحكمة الأولى. - المحكمة العليا أدت قرار محكمة الاستئناف. - طلب مراجعة حكم المحكمة العليا برفض دعوى البطلان. - رفض الطلب
- 381 رقم 2- الغاء قرار هيئة التحكيم من قبل محكمة الموضوع. - قرار المحكمة العليا باستعادة قرار محكمة الموضوع. - مخالفة الأحكام الشرعية يحتم اثبات الحكم الشرعي الذي تمت مخالفته. - أحكام دائرة النقض انتهائية لا تخضع للمراجعة إلا في حالة مخالفة أحكام الشريعة الواردة في القرآن الكريم والسنة المأثورة. - عدم تحقق المخالفة. - عدم تدخل دائرة النقض. - رفض طلب مراجعة حكم المحكمة العليا
- 385 رقم 3- رهن مصرفي. - نزاع مع المصرف. - بيع المرهون. - طلب احالة النزاع الى التحكيم بموجب القانون ووقف البيع. - رد الطلب
- 390

الصلح

- رقم 4- اتفاقية. - مجلس تحكيم يقرر وجود النزاع. - إحالة إلى التحكيم 44
 رقم 5- اتفاق تحكيمي. - شرط الكتابة يحدد طريقة الإثبات 66
 رقم 6- عقد مرابحة. - شرط بإحالة النزاع إلى التحكيم. - حكم المحكمة ليس فيه مخالفة للشريعة الإسلامية 99

- الاجتهاد القضائي السوري

- رقم 1- محكمة البداية هي صاحبة الولاية لكساء الحكم التحكيمي الاجنبي. -
 الصيغة التنفيذية. - نظام عام. - مع تعليق للمحامي السوري احمد حداد .. 103
 رقم 2- تحكيم. - اثاره الشرط قبل اي دفع 108
 رقم 3- دفع بالتحكيم. - اثارته قبل سواء 110
 رقم 4- تحكيم. - شرط. - اثاره 112
 رقم 5- اعتذار المحكم المسمى للتحكيم بالصلح يفضي إلى انتهاء التحكيم لأن القضاء لا يمكن ان يسمى بديلاً منه 114
 رقم 6- اذا لم يدل امام القضاء في اول المحاكمة بدفع عدم الاختصاص نتيجة شرط التحكيم فلا يعود بالامكان الادلاء بهذا الدفع بعد ذلك 116
 رقم 7- الاتفاق على حل النزاع عن طريق محكمين مسمين بذاتهم لا يتيح للمحكمة تسمية بدلاء منهم ويعيد الاختصاص للقضاء صاحب الولاية 119
 رقم 8- تعيين محكم 121
 رقم 9- تحكيم، ليس من النظام العام 123

- الاجتهاد القضائي الغماتي

- رقم 1- طلب وقف تنفيذ حكم التحكيم. - فقدان الطلب الأساس قانوني. - رفض الطلب. - مع تعليق للدكتور عبدالله السعيد 125
 رقم 2- التحكيم يكون في المسائل التي يجوز فيها الصلح 131



١٤
١٧
١٧

الصفحة

الصفحة

- 394 - الاجتهاد القضائي الفلسطيني
- 396 - رقم 1 - عدم الطعن بقرار التحكيم ضمن المدة - تصديق القرار - قرار التصديق
435 نهائي - مع تعليق للمحامي عصام التميمي
- 399 - الاجتهاد القضائي القطري
- 443 - رقم 1 - تحكيم بالصلح - تقديم صلح وتنازل - انتهاء اجراءات التحكيم
- 403 - رقم 2 - التحكيم يجوز الاتفاق عليه في العقد بشأن المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ
وعندئذ يمكن تحديد موضوع النزاع أثناء المرافعة - طلب وقف تنفيذ
405 الحكم التحكيمي - رفض
- 41 - الاجتهاد القضائي الكويتي
- 41 - رقم 1 - القضاء الكويتي يدعم التحكيم - رفض الطعن في أحكام مركز التحكيم
الخليجي - مع تعليق للدكتور ناصر الريد
- 451 - رقم 2 - الحكم التحكيمي ملزم بالرد على الدفوع الجوهرية المؤثر في النتيجة التي
وصل اليها دون الدفوع غير المؤثر
- 455 - رقم 3 - التحكيم القضائي والمنطقة الحرة: القانون الكويتي ينزع اختصاص القضاء
ازاء الشرط التحكيمي
- 458 - رقم 4 - تحكيم مركز تحكيم الخليج: رد المحكم من اختصاص الأمين العام - تقديم
الطلب الى القضاء لجوء الى جهة غير مختصة
- 461 - رقم 5 - ابطال عقد لمخالفته النظام العام
- 465 - الاجتهاد القضائي اللبناني
- رقم 1 - الرقابة على صحة أو عدم صحة التعليل أمر غير جائز في طلب ابطال
القرار التحكيمي - المحكم غير ملزم بالرد على كل حجج الفريقين - وضع
التقرير المنظم من الخبير قيد المناقشة يزيل عيب دعوة الفريقين الى
حضور الكنف - رد طلب الابطال - مع تعليق للمحامي روجيه عاصي ..
- 471



المصنف

- رقم 2- قرار قضائي رد طلب ابطال قرار تحكيمي. - طلب اعادة محاكمة ضد
القرار القضائي. - رد الطلب - مع تعليق للمحامي الياس حنا 482
- رقم 3- قرار تحكيمي. - الطعن به عن طريق الابطال. - رسم مقطوع - مع تعليق
للمحامي عبده جميل محسوب 487
- رقم 4- ارتباط المحكم بوكالة عن أحد الطرفين. - اطلاعهما على ذلك. - موافقتهما
على تعيينه كمحكم مطلق. - فسخ العقد انطلاقاً من صلاحيات المحكم. -
القرار التحكيمي يبين خلاصة المطالب والأقوال. - رد طلب الابطال 498
- رقم 5- اعتبار احد المحكمين. - توقف سريان مهلة التحكيم. - طلب تمديد المهلة. -
اجابة الطلب 502
- رقم 6- اتفاق على اللجوء الى التحكيم المطلق. - دعوة الى السير بإجراءات
التحكيم وتسمية المحكمين. - عدم استجابة الدعوة. - رئيس الغرفة
الابتدائية يعين المحكم ولا يعود له بت النقاط النزاعية. - اجابة الطلب ... 504
- رقم 7- مبدأ الوجاهية. - مخالفته. - لا بطلان دون ضرر. - الوقائع تطرح على
المنافسة وليس القواعد القانونية. - محكمة الاستئناف لها حق سيادي في
تفسير عقد التحكيم. - طلب ابطال حكم يكون باتباع طرق الطعن المعينة
في القانون 506
- رقم 8- قرار تحكيم مطلق. - القرار المعدوم والقرار الباطل. - المحكمة تراقب
وجود الأسباب دون صحتها. - التعليق الملائم يكفي. - حجية القضية
المقتضية ليست من النظام العام. - رد الطعن بالإبطال. - منح الصيغة
التنفيذية 509
- الاجتهاد القضائي الليبي
- رقم 1- عقد النقل البحري غير المكتوب يمكن اثباته بطرق الاثبات التي تقوم مقام
الكتابة - مع تعليق للقاضي محمد ابراهيم الورفلي 515
- رقم 2- تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في ليبيا 526

رقم 3- التنازل عن الحق في استئناف حكم المحكمين ومدى اعتباره من قبيل

531 التنازل عن الحق قبل ثبوته. - جواز طلب البطلان دون الاستئناف

535 رقم 4- دعوى - عدم قبولها لوجود شرط التحكيم. - اساس ذلك

الاجتهاد القضائي المصري

رقم 1- ليس مطلوباً في أحكام المحكمين أن تصدر بإسم الشعب كأحكام المحاكم

537 النظامية- مع تعليق للبروفيسور احمد القشيري

رقم 2- التحكيم مقصور على ما تنصرف اليه ارادة المحكمين. - الاتفاق على

التحكيم بعد قيام النزاع يجب أن يحدد المسائل التي يشملها التحكيم والآ

كان الاتفاق باطلاً. - تعديل الطلبات عن تلك التي وردت في اتفاق التحكيم

والحكم بها لا يعتبر تجاوزاً لحدود هذا الاتفاق طالما كان ذلك في حدود

المسائل التي اتفق على اخضاعها للتحكيم. - مع تعليق للدكتور حسني

558 عبد الواحد

رقم 3- بطلان شرط التحكيم في عقد النقل البحري للبضائع بموجب سند شحن

نتيجة الاتفاق على حرمان المدعي من إجراء التحكيم في أحد الأماكن

البديلة التي نص عليها القانون (ومعاهدة هامبورج) وكذلك البطلان عند

النص على تطبيق قانون آخر غير الواجب التطبيق (وغير معاهدة

570 هامبورج) مع تعليق للمحامي نادر ابراهيم

رقم 4- التحكيم في قضاء المحكمة الدستورية العليا - إعداد المستشار حسين

589 مصطفى فتحي

601 رقم 5- حياد المحكم غير حياد القاضي

رقم 6- صيغة التنفيذ يمكن اعطاؤها لحكم تحكيمي يقضي بعدم قبول الدعوى

607 التحكيمية

رقم 7- رفض اعطاء صيغة التنفيذ لسبق صدور حكم قضائي برفض التنفيذ وعدم

609 حصول اي تغيير في الوقائع والمركز القانوني



الص

- رقم 8- ليس لقاضي البطلان مراقبة حسن تقدير المحكمين أو صواب أو خطأ
اجتهادهم
رقم 9- التحكيم نظام قانوني متميز عن القضاء
رقم 10- البطلان له اسبابه المحددة حصراً
رقم 11- القضاء بفائدة تجاوزاً لنسبتها القانونية غير مخالف للنظام العام
رقم 12- البطلان عن جزء من الحكم التحكيمي دون غيره
رقم 13 - تطبيق قواعد غرفة التجارة الدولية يحجب أحكام قانون التحكيم المصري
الآ ما يتعلق بالنظام العام

- الاجتهاد القضائي المغربي

- رقم 1- مراجعة قاضي العجلة لا تسقط الشرط التحكيمي
رقم 2- شرط التحكيم يفسر تفسيراً ضيقاً- المحكم يستمد سلطته من العقد الذي تم
فيه الاتفاق على التحكيم- تجاوز المحكم لما تم الاتفاق عليه مخالف للنظام
العام ويؤدي الى البطلان
رقم 3- الشرط التحكيمي المشطوب يحرم الحكم التحكيمي من صيغة التنفيذ
رقم 4- الادلاء بمخالفة النظام العام المغربي دون تبيان وجه المخالفة يفضي الى
سرف النظر عن هذا الدفع
رقم 5- حكم تحكيمي اجنبي- اعطاء الصيغة التنفيذية يعود الى رئيس المحكمة
الابتدائية بالدار البيضاء لا الى محكمة الموضوع ونائبه يقوم مقامه-
شخص عام يتعاطى التجارة- خضوعه لنظام القانون الخاص- الكتابة
تكون عند تعيين المحكم بصفة مسبقة في عقد التحكيم

- الاجتهاد القضائي اليمني

- رقم 1- اتفاق التحكيم بتشكيل المحكمة من محكم فرد صحيح- مراقبة التسبيب ...
رقم 2- صدور الحكم بتوقيع محكم واحد باطل



الصفحة

- رقم 3- الوقائع التي ليست ضمن أسباب البطلان المحددة حصراً مردودة. - القضاء
658 وراقب تسبيب الحكم التحكيمي
رقم 4- محكمة النقض وجدت إخلالاً بحق الدفاع فأعادت الدعوى إلى محكمة
الاستئناف لمعاودة النظر في دعوى البطلان وإباحة الفرصة لطالب
662 الإبطال لتقديم ما لديه
رقم 5- مبادئ الوجاهية والمساواة والحضور أمام المحكم هي المبادئ التي تنظم
الخصومة أما غير ذلك من الأعمال الإجرائية أمام القضاء فإن التحكيم
665 يهدف إلى التحرر منها

= باب الاجتهاد الدولي

- = أحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول
الأخرى في واشنطن (الأكسيد)

- رقم 1- أن وعد الدولة بالتعويض على المستثمر واتخاذ تدابير أمنية لحمايته بقدر
استطاعتها ينفي أي إدلاء ضدها بخرق الاتفاق الثنائي للاستثمار وخرق
التزاماتها بالمعاملة العادلة والمنصفة. - انتفاء المسؤولية. - مع تعليق
675 الاستاذ لطفي الشاذلي
رقم 2- لا يُعتمد - قوة القضية المقضية لقرار صادر عن محكمة تحكيم محلية
أمام محكمة تحكيم دولية إلا ضمن إطار النظام القانوني المحلي. - مع
739 تعليق المحامي محمد الهوشان
رقم 3- رفض اعتراض المدعي عليها لخلو الدعوى من الأساس القانوني بشكل
فاضح منذاً لقاعدة (5) 41 من قواعد تحكيم الأكسيد لعدم مطابقتها المعيار
785 الذي تقرضه هذه القاعدة. - مع تعليق د. فتحي والي

= أحكام محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية

- رقم 1- امتداد اثر البند التحكيمي من اتفاقية الاعتماد إلى الضمانات الأخرى
815 الممنوحة. - مع تعليق د. براهيم امر الله



رقم 2- عدم اثبات الضرر الناتج من منح اعتماد ثانٍ مع علم المصرف بعدم
قدرة الزبون على تسديد قيمة الاعتماد. - رد الطلب. - مع تعليق د. وائل
طيارة

رقم 3- أن تغيير الوصف القانوني لإدعاء وارد في وثيقة الميمنة لا يعتبر طلباً
جديداً خارجاً عن نطاقها. - مع تعليق د. عبد الحسيد الصراف

رقم 4- رفض اتخاذ تدبير احتياطي باسترجاع قيمة الكفالة لعدم اثبات الغش. - مع
تعليق د. خالد الشلقاني

- اجتهادات قضائية دولية حول التحكيم

اجتهادات فرنسية
اجتهادات سويسرية
اجتهادات السويد
اجتهادات بلجيكا
اجتهادات الولايات المتحدة الأميركية
اجتهادات هولندا

- باب اخبار التحكيم

.....

- باب القوانين

قانون التحكيم المغربي الجديد
قانون التحكيم السوري الجديد
مشروع قانون بإنشاء غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية
والاستثمارية



مجلة التحكيم العالمية

العدد التاسع - كانون الثاني (يناير) 2011



فهرست العدد التاسع

الصفحة

- 13 كلمة الناشر
- باب الفقه
- 19 أنواع تحكيم اليونسفرال الجديدة - دكتور عبد الحميد الأحنوب (لبنان)
- الطبيعة القانونية لاتفاق التحكيم بين الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى
والحكومة السويسرية الكمفدرالية - دكتور محمود سمير الشرقاوي (مصر) 159
- حكم تحكيم "بيبي" بين دولة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - دكتور
حازم محمد عظم (مصر) 169
- الجديد من القيدك نموذج عقد - تصميم - بقاء - تشغيل - المهندس الدكتور
جمال الدين نصار (مصر) 197
- الإنشاء على الاختصاص القضائي في ظل وجود البند التحكيمي - القاضي سيب
معماري (لبنان) 225
- الحصانة التنفيذية للدولة والمؤسسات العامة بلبنيا في مواجهة احكام التحكيم
الدولية - المستشار محمد الحافي (لبنان) 243

٨٨٣٩

- إعداد اليونسكوال لمعيار قانوني بشأن الشفافية في التحكيم التعااهدي بين
المستثمر والدولة - المحامية ريتا برون (لبنان) 251

- باب الاجتهادات العربية

- الشرع الإسلامي

- عدم دستورية مادة في قانون انشاء بنك - بقاء الاتفاق على التحكيم - اقرار
بالتصالح - عدم التمسك به أمام المحكمة التي تنتظر تعيين محكم - الاستمرار
بالتحكيم - اختصاص هيئة التحكيم عند تحقق الاتفاق على التحكيم - اتفاق طبقاً
لأحكام الشريعة الإسلامية - عقد مرابحة - تعريفها وعدم تحقيق أركانها -
بطلان العقد - التحكيم يشمل فقط الخلاف في عقود المشاركة - مطلب يتعلق
بالمسؤولية التصديرية - رد الطلب طلب نيب خير - خروج الطلب عن ولاية
هيئة التحكيم - رفض الطلب - مع تعليق للدكتور رأفت ميثاق (لبنان) 263

- الاجتهاد القضائي الأردني

- رقم 1 - تحكيم - التوكيل يكون لمحام - مشاركة التحكيم - وجودها - دفتر عقد
المقاولة - تضمنه احالة الخلاف على التحكيم - الدفع بعدم وجود اتفاق
تحكيم يكون في موعد لا يتجاوز موعد تقديم اللائحة الجوابية - هيئة
تحكيم مؤلفة من مهندسين - لا حاجة الى تعيين خير - أسباب البطلان
منصوص عليها حصراً في المادة 49 أ من قانون التحكيم - مع تعليق
للاستاذ زاهر جردانه (الأردن) 295
- رقم 2 - طلب ابطال - عدم توافر أسباب البطلان - رد الاستئناف وتنفيذ الحكم
التحكيمي 303
- رقم 3 - دفع بالتحكيم - رفع يد القضاء 306
- رقم 4 - عقد تأمين - شرط تحكيم - وروده في نص منفصل عن الشروط العامة في
وثيقة التأمين 309



الصفحة

- 315 رقم 5- تحكيم - قرار وقف سير الخصومة - قابل للاستئناف
- رقم 6- طلب تعيين محكم - الاتفاق على التحكيم وارد ضمن دفتر عقد المعاولة -
- 318 اجابة الطلب

- الاجتهاد القضائي الإماراتي

- رقم 1- حكم تحكيمي - وجوب توقيع المحكم اسبابه ومنطوقه تحت طائلة
البطلان - شرط تحكيم - وروده في العقد يفني عن تحرير وثيقة او
مشارطة تحكيم - اتفاق الطرفين على مدة التحكيم لا يمنع اتفاقهما اللاحق
على مد المدة او تفويض المحكم بذلك - يجوز للمحكمة مد الاجل للمدة
التي تراها مناسبة - المحكم لا يتقيد باجراءات المرافعة المتبعة في
الدعاوى امام المحاكم - مع تعليق للمستشار عبدالهادي سلام (مكتب
د. حبيب الملا- دبي)
- 321
- رقم 2- عقد يتضمن شرط تحكيم - بطلان العقد - بقاء شرط التحكيم
- 335
- رقم 3- شرط تحكيمي - عدم التمسك به في الجلسة الاولى - اعتبار شرط التحكيم
لاغياً - مفهوم الجلسة الاولى
- 338

- الاجتهاد القضائي البحريني

- رقم 1- تحكيم - قيامه على ارادة الأطراف - سلطة محكمة الموضوع في تفسير
شرط التحكيم
- 341
- رقم 2- تحكيم - ليس من النظام العام - حق اللجوء الى القضاء
- 343

- الاجتهاد القضائي التونسي

- رقم 1- اتفاق على التحكيم في عقد التشغيل (العمل) - مشتملاته - مع تعليق
للقاضي احمد الورقلي (تونس)
- 345
- رقم 2- طلب ابطال - محكمة الاستئناف تراقب الجوانب الشكلية - لا مناقشة ولا
اعادة نظر في اصل النزاع
- 358



رقم 3- طلب تعيين محكم عن طالبة الادخال - رفض من قاضي المساعدة العدد
كونها طرفاً في العقد- ادخال من هيئة التحكيم - خرق مبدأ المساواة في

تعيين المحكمين 361

رقم 4- تجريح في محكم- مدة تقديمه - ليس هناك اجراءات مخصصة
لرفع الدعوى - قرابة- شفافية سير التحكيم - ثبوت التجريح - قبول

الطلب 368

رقم 5- تحكيم دولي - طلب ابطال خارج الأجل - رد الطلب 376

- الاجتهاد القضائي التحكيمي في المملكة العربية السعودية

حكم تحكيمي- تصديقه من هيئة حكم المنازعات - تظلم امام ديوان المظالم -
الغاء قرار الهيئة باعتماد وثيقة التحكيم - اجراءات تحكيمية جديدة - مهلة لاحد

الأطراف لتعيين محكم عنه- تخلف- تعيينه من الجهة المختصة 381

- الاجتهاد القضائي السوداني

طعن لعدم الإحالة الى التحكيم - عدم وجود اتفاق على التحكيم - عدم تشكيل هيئة
تحكيم - الاختصاص للمحكمة المختصة اصلاً بنظر النزاع - رد الطعن 391

الاجتهاد القضائي السوري

رقم 1- قرار محكمة الاستئناف الصادر بشأن التحكيم هو قرار مبرم - قرار ابطال
حكم التحكيم يقبل الطعن- مع تعليق للمحامي احمد حداد (سوريا) 395

رقم 2- تحكيم - انتهاء المدة المحددة - اتفاق جديد على التحكيم - ترتفع يد
القضاء عن النظر بالدعوى خلال المدة المحددة للتحكيم وانتهاء هذه المدة

بدون وصول المحكمين إلى حل يستتبع قيام اتفاق جديد على التحكيم - مع

تعليق للمحامي احمد حداد (سوريا) 400

رقم 3- حكم تحكيمي- ايداعه ديوان محكمة البداية المدنية- طلب اكسائه الصيغة

التفيزية - اجابة الطلب - مع تعليق للمستشار سمير زبيدة (سوريا) 404

١٤
١٦
١٧

الصفحة



- رقم 4 - طلب اعطاء حكم المحكمين صيغة التنفيذ من صلاحية رئيس محكمة الاستئناف وحده بصفته قاضياً للامور المستعجلة، مع تعليق للمستشار
407 سير زبدية (سوريا)
رقم 5 - الاختصاص في طلب الاكساء يكون للمحكمة المختصة اصلاً بنظر
410 النزاع - مع تعليق للمستشار سير زبدية (سوريا)

- الاجتهاد القضائي الغساني

- رقم 1 - التحكيم ينشأ بالاتفاق عليه بين الخصوم - يجوز التنازل عنه صراحة او ضمناً - مع تعليق للقاضي موسى بن سالم العزري (سلطنة عُمان)
415
رقم 2 - تحكيم - اتفاق - لا يلزم الا اطرافه
424
رقم 3 - تحكيم - دعوى - ابطال - ميعاد - اعلان - حكم - منطوق
427

- الاجتهاد القضائي الفلسطيني

- قرار تحكيمى - طلب فسخه - تقديمه في الموعد المحدد بنص القانون - مع تعليق
431 للدكتور عبد الناصر ابو سميدانة (فلسطين)

- الاجتهاد القضائي الكويتي

- رقم 1 - عقد - شرط تحكيم - صفة الوكيل لتمثيل الاصيل في قبول شرط التحكيم -
437 مع تعليق للدكتور ناصر الزيد (الكويت)
رقم 2 - التحكيم يقوم على الثقة بشخص المحكم - اتفاق التحكيم مستقل عن العقد
445 الوارد فيه
رقم 3 - اتفاق على التحكيم - توقيعه من رئيس مجلس ادارة شركة - عدم ثبوته -
451 توقيع مشاركة تحكيم - اداء دفاع بالموضوع - سقوط الدفع



- الاجتهاد القضائي اللبناني

- رقم 1 - قرار تمهيدي - طعن بالابطال - تكفي صورة عادية عنه - القواعد الاجرائية
لابطال القرارات التحكيمية التمهيدية - عدم تقديمه مع الطعن بالقرار النهائي
يطلب واحد وفي المهلة القانونية - رد الطعن - الاتفاق على حل النزاع وفقاً
للقوانين اللبنانية والتحكيم المطلق - صدور القرار عن محكم مطلق - عدم
قابليته للاستئناف - التحكيم المطلق لا يعني المحكم من مراعاة قواعد القانون
المتعلقة بالنظام العام - عدم تعدد نسخ العقد - بدء بيئة - توقيع اتفاق لاحق
عليه - قرينة على وجود العقد السابق - عدم التوقيع على كل صفحات العقد -
جداول ملحقة واردة في العقد يقر بها الطاعن - عقد مركب، عقد نموذج -
نشوء العقد بالخداع - لا - العقد اتبع باتفاقية ثقة عدلت بعض بنوده - عدم
تأثير ذلك على البند التحكيمي - عدم توقيع البند التحكيمي - سرياته - حق
الدفاع و ابراز اصل الاتفاق التحكيمي - عدم اثارته - عدم التمكن من الدفاع
يثار امام المحكم - قرار الصيغة التنفيذية - اطلاق القاضي على الاتفاقية يعني
اطلاعه على الاصل - مع تعليق للبروفيسور ميشال سمراني (لبنان) 455
- رقم 2 - طلب تمديد مهلة التحكيم - وجوب تقديمه خلال مهلة التحكيم 476
- رقم 3 - قرار تحكيمي - توقيعه من اكثرية المحكمين - اعطائه الصيغة التنفيذية ... 478
- رقم 4 - طلب رد محكم - وجوب تقديمه خلال المهلة - اسباب الرد محددة في
القانون - حصول السبب قبل تعيين المحكم - وجوب اثبات عدم العلم به
قبل تعيين المحكم - رد الطلب 480
- رقم 5 - طلب رد محكمين - تنحي احدهم قبل قبول المهمة - انتاج التنحي مفاعيله
دون تدخل المحاكم - البند التحكيمي لا ينص على لغة التحكيم - صدور
قرار تمهيدي يحدد اللغة - تنحي رئيس هيئة التحكيم - انقضاء المحاكمة
والخصومة التحكيمية - تعيين رئيس بدول - لية عدم انتهاء المحاكمة
والخصومة التحكيمية - عدم استبدال قرارات تمهيدية صادرة عن هيئة
سابقة الا لاسباب ووقائع جديدة - اسباب الرد محددة حصراً بالقانون 485